



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية

مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار

المراجعة الدولي للأحداث اللاحقة – (560)

(دراسة ميدانية في شركات ومكاتب المراجعة في أمانة العاصمة)
قُدِّمَ هذا البحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس
في قسم المحاسبة كلية العلوم الإدارية والمالية الجامعة الإماراتية الدولية
اعداد الطلبة /

محمد طارق محمد الحاج
سليمان شرف العواضي
مروان مسعد خالد محمد

عبدالكريم عبدالقادر المتوكل
صلاح أنور الجوباني
عبدالرحمن احمد القباطي

مالك عبدالوهاب اليوسفي

اشراف الدكتور :

ياسر الماوري

1445-2024

قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

[النمل: 15]

إقرار المشروع من الطلبة

مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الاحداث اللاحقة

رقم (560)

دراسة ميدانية في شركات و مكاتب المراجعة في أمانة العاصمة قُدم هذا البحث لاستكمال

متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في قسم المحاسبة

كلية العلوم الإدارية والمالية

الجامعة الإماراتية الدولية

نحن الطلبة الموقعين ادناه ، نقر أنه تم انجاز هذا المشروع من قبلنا وبجهد

ذاتي منا، وبمساعدة المشرف والمقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة

البكالوريوس في تخصص محاسبة .

م	اسم الطالب	التوقيع
1.	عبد الكريم عبد القادر المتوكل	
2.	مالك عبد الوهاب اليوسفي	
3.	صلاح أنور الجوباني	
4.	عبد الرحمن احمد القباطي	
5.	محمد طارق محمد الحاج	
6.	سليمان شرف العواضي	
7.	مروان مسعد خالد محمد	

2024

إقرار المشروع من المشرف

مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الاحداث اللاحقة

رقم (560)

دراسة ميدانية في شركات مكاتب المراجعة في أمانة العاصمة قُدم هذا البحث لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة البكالوريوس في قسم المحاسبة كلية العلوم الإدارية والمالية

تم الاشراف على هذا المشروع من قبلنا والمقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة

البكالوريوس في تخصص محاسبة

كلية العلوم الإدارة والمالية

الجامعة الإماراتية الدولية

اسم المشرف: ياسر أحمد الماوري

التوقيع:

2024

إِهْدَاء

الى سبب وجودنا وسنا أيامنا . . . والدينا

لمن هم معنا اليوم ولمن مرحلوا ولكل أب وأم إليكم تُهدى جُل أحلامنا إلى تلك الأمرواح التي
تُحافظنا وتدفعنا نحو الأمل وكل أولئك الأشخاص المانحين للعلم والعمل ولكل مُسبب
جعلنا نكون اليوم هنا على عتبة المستقبل مسترشدين بخطاهم إلى من وضعوا أقدامنا على
خريطة الغد إليكم نهدي بحشنا سائلين المولى أن يكون علم ينفع به ويغفر لنا ولهم به .

شكر ونفقت

الحمد لله رب العالمين والشكر والفضل له سبحانه وتعالى، فلا يسعنا بعد ان وصلنا الى نهاية لطالما تمنيناها الا ان نشكر الله على توفيقه فهو عزوجل أحق بالشكر والثناء وأولى بهما فقد هيا لنا من وجدنا لديهم الخبرة والعون والترحيب والتوجيه في كل خطوة فان أخطانا فمن أنفسنا وان أصبنا فنحمد الله وحده.

وان كان لأحد فضلاً بعد الله فهو لدكتورنا / ياسر الماوري، له جزيل الشكر وعظيم الامتتان على ما قدمه لنا من عون وما بذله من جهد وحسن رعاية وجميل صبر وسعه صدر فقد أثر هذا الجهد بآرائه السديدة طيلة مراحل إعداد البحث فكان نعم الموجه والمرشد والمعلم فله منا جزيل الشكر والعرفان.

كما يطيب لنا عرفانا بالجميل أن نتقدم بوافر الشكر وعميق التقدير والإعزاز لعميد كلية العلوم المالية والإدارية الدكتور/ محمد الكهالي الذي ذلل لنا الصعاب ومنحنا من وقته ولم يبخل علينا بآرائه وتشجيعه ولمسنا منه كل الاحترام وحسن التعامل فجزاه الله خير الجزاء ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتتان للصرح العلمي الشامخ رئيس قسم المحاسبة الدكتور/ فهمي الدقاف الذي منحنا الوقت والجهد والدعم من اجل ان نتألق في هذه المرحلة التعليمية .

ولا ننسى في هذا المقام أن نشكر الجامعة الاماراتية وجميع طاقمها العامل وكل من تعاون معنا وساهم في اخراج هذا العمل المتواضع من طور التفكير الى الواقع العملي فجزاهم الله خير الجزاء ووفقنا جميعا لما فيه رضاه.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار الاحداث اللاحقة رقم (560) و مسؤوليتهم عن مراجعة الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية. خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مدى التزام مراجعي الحسابات بالمعيار وإجراءاته، ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمدنا على اداة الاستبانة والتي تضمنت أسئلة مقسمة على ثلاثة محاور حيث ان كل محور يُجيب على فرضية من فرضيات الدراسة. وكان مجتمع الدراسة هم المراجعين الخارجيين في شركات ومكاتب المراجعة في امانة العاصمة وقد تم اختيار عدد (120) عينة بطريقة العينة العشوائية البسيطة وتم توزيعها على مستوى شركات مكاتب المراجعة في امانة العاصمة، حيث شملت عينة الدراسة على مدراء مكاتب المراجع ومراجعين رئيسيين ومساعدین مراجع، وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات (spss) من خلال استخدام الأساليب الإحصائية . ولاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار (One sample T-test) للعينة المفردة، وتمكن الباحثون من الوصول الى مجموعة من النتائج، اهمها ان المراجع الخارجي يلتزم بتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (560) الخاص بالأحداث اللاحقة عند مراجعة حسابات الشركات وبدرجة مرتفعة .

الصفحة	الموضوع
II	الآية الكريمة
III	إقرار المشروع من الطلبة
IV	إقرار المشروع من المشرف
V	الاهداء
VI	الشكر والتقدير
VII	الملخص باللغة العربية
VIII	قائمة المحتويات
XI	قائمة الجداول
XII	قائمة الاشكال
1	الفصل الأول: الاطار العام والدراسات السابقة
2	المبحث الاول: الاطار العام للدراسة
2	1-1-1 المقدمة:
3	1-1-2 مشكلة الدراسة:
3	1-1-3 اهداف الدراسة:
4	1-1-4 فرضيات الدراسة:
4	1-1-5 أهمية الدراسة:
5	1-1-6 حدود الدراسة:
5	1-1-7 منهجية الدراسة:
5	1-1-8 التعريفات الإجرائية :
6	1.1.9 هيكل البحث
7	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
8	1-2-1 الدراسات باللغة العربية
16	1-2-2 الدراسات باللغة الإنجليزية
21	الفصل الثاني : الاطار النظري للدراسة
22	المبحث الأول : المراجعة الخارجية

22	تمهيد
23	2-1-2 مفهوم وتعريف المراجعة الخارجية
25	2-1-2 أهمية المراجعة الخارجية
26	2-1-3 أهداف المراجعة الخارجية
27	2-1-4 المراجع الخارجي
30	2-1-5 أنواع الخدمات المهنية التي يستطيع المراجع أداؤها
35	المبحث الثاني : معيار المراجعة الدولي رقم (560) الخاص بالأحداث
35	تمهيد
35	2-2-1 مفهوم الأحداث اللاحقة:
37	2-2-3 أهداف معيار المراجعة الدولي رقم 560:
41	المبحث الثالث : العلاقة بين المراجع الخارجي ومعيار الأحداث اللاحقة رقم 560
50	الفصل الثالث: منهج الدراسة وخطواتها الإجرائية
51	3-1 متغيرات الدراسة
51	3-2 منهج الدراسة
51	3-3 مجتمع وعينة الدراسة
52	3-4 مصادر جمع البيانات والمعلومات
52	3-5 تصميم أداة الدراسة
53	3-6 معايير القياس:
54	3-7 اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:
57	3-8 إجراءات الدراسة:
58	3-9 أساليب التحليل الإحصائي:
59	الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها
60	تمهيد
60	4-1 تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة:
64	4-2 تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها
65	4-3 نتائج تحليل محاور وأسئلة الدراسة:
70	4.4 اختبار فرضيات الدراسة

74	الفصل الخامس : نتائج وتوصيات الدراسة
75	تمهيد
75	5-1 النتائج
78	5-2 توصيات الدراسة
80	5-3 المقترحات
81	قائمة المراجع والمصادر
82	أولاً: المراجع العربية
85	ثانياً: المراجع الإنجليزية
86	الملاحق
B	Summary

الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
52	يبين نتائج عدد الاستثمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	1-3
54	يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة الدراسة:	2-3
55	يوضح معامل ارتباط بيرسون بين محاور التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560) والدرجة الكلية	3-3
56	قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمحاور	4-3
60	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي	1-4
61	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة	2-4
62	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المسمى الوظيفي	3-4
63	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الشهادات المهنية	4-4
64	يوضح كيفية احتساب التقدير اللفظي	5-4
65	المتوسطات بمدى تسجيل الأحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية	6-4
67	المتوسطات بمدى المصادقية في تسجيل الأحداث اللاحقة التي حدثت	7-4
69	المتوسطات والانحرافات بمدى تسجيل الأحداث اللاحقة في التوقيت	8-4
70	نتائج تحليل اختبار الفرضية الرئيسية	9-4
71	نتائج تحليل اختبار الفرضية الفرعية الأولى	10-4
72	نتائج تحليل اختبار الفرضية الفرعية الثانية	11-4
73	نتائج تحليل اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	12-4

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
60	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي	1-4
61	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة	2-4
62	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المسمى الوظيفي	3-4
63	يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الشهادات المهنية	4-4

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
87	الاستبانة	1
91	قائمة المحكمين	2

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1-1 الإطار العام للدراسة:

1-1-1 المقدمة:

حظيت مهنة المراجعة منذ وقت مبكر باهتمام وتركيز كبير، ويأتي ذلك من حيوية هذه المهنة حيث تتوقف قرارات كثير من مستخدمي القوائم المالية على رأي المراجع الخارجي. بالتالي كان لا بد من معايير تنظم وتعني بشأن المهنة وتعمل على ضبط ممارساتها وإجراءاتها بسبب التطورات المتسارعة في سوق العمل. وتعزز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مبادئ الانفتاح والثقة بالأسواق المالية الدولية والشركات التي تدرج أسهمها فيها، بحيث تسمح للمستثمرين بالاطلاع على السجلات والبيانات المالية للمؤسسات واتخاذ قرارات استثمارية سليمة مبنية على معلومات مؤكدة. كما تُسهل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إجراء مقارنات شفافة بين الشركات العاملة في نفس المجال وفي مختلف القطاعات، وإجراء التحليلات الأساسية لأداء الشركة.

وتعد المراجعة المالية واحدة من أهم العناصر الرئيسية في ضمان وثوقية المعلومات المالية التي تعرض للمستخدمين الداخليين والخارجيين لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بهم، ومن بين الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها مراجعو الحسابات في تقييم جودة المراجعة وتحسينه هو معيار المراجعة الدولي (560) معيار الأحداث اللاحقة، والذي ينص على ضرورة ذكر الأحداث الواقعة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع، والحقائق التي تصبح معروفة لدى المراجع بعد تاريخ تقريره والتي يكون لها تأثير على القوائم المالية.

وفي اليمن يمكن القول إن مهنة المراجعة قد قطعت أشواط لا بأس بها، حيث تتواجد عدد من فروع المكاتب الدولية للمراجعة بالإضافة إلى مكاتب محلية قدمت تجربة لا بأس بها في سوق العمل، إلا أن المنتسبون لهذه المهنة لا زال أمامهم الكثير في سبيل تطوير المهنة. ومن هنا ستحاول التركيز على نقطة جوهرية في عالم المراجعة وهي مدى الالتزام بمعايير المراجعة الدولية. ونظرا للأهمية الكبرى التي تحظى بها عملية المراجعة الخارجية في ضمان مصداقية وموثوقية

البيانات المالية والمعلومات الأخرى وتوصيلها للجهات المستفيدة بما يفيد صحتها وخلوها من الأخطاء والتحريفات الجوهرية بعيدا عن التحيز وعدم الحيادية لأي طرف فإننا سنسعى جاهدين الى دراسة دور معيار المراجعة الدولي 560 على كفاءته المراجعين الخارجي وتحديد الصعوبات التي تواجههم بغية التوصل الى حلول تمكنهم من تقليل المخاطر الناتجة عن تلك الصعوبات.

1-1-2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح مدى التزام مراجعي الحسابات على الالتزام في تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 560 الخاص بالأحداث اللاحقة (الواقعة ما بين تاريخ الانتهاء من أعداد القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع الخارجي).

ويمكن تلخيص المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى التزام المراجع الخارجي بتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 560 الخاص بالأحداث اللاحقة عند مراجعة حسابات الشركات؟

وقد تفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مدى ملائمة تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا؟
- 2- ما مدى دقة تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب؟
- 3- ما مدى تسجيل الاحداث اللاحقة وفق المعايير المحاسبية الدولية؟

1-1-3 اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى التعرف على مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم 560 .

ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- 1- التعرف على مدى ملائمة تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا.
- 2- الوقوف على مدى دقة تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب.
- 3- معرفة مدى تسجيل الاحداث اللاحقة وفق المعايير المحاسبية الدولية.

4-1-1 فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدة فرضيات، وتتص هذه الفرضيات على ما يلي:

الفرضية الرئيسية:

يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 560 الخاص بالأحداث اللاحقة عند مراجعة حسابات الشركات.

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- يتم تسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية.
- 2- توجد ملائمة في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا.
- 3- يتم تسجيل الاحداث اللاحقة بدقة في التوقيت المناسب.

5-1-1 أهمية الدراسة:

هذه الدراسة سوف تساهم في عملية التراكم المعرفي في تخصص المكاتب، واثراء المكتبة اليمينية خصوصا وان هذا المعيار معيار الاحداث اللاحقة رقم (560) لم يتم تناوله بشكل كبير من قبل (حسب علم الباحثين) وبالتالي فهذه الدراسة تحاول ان تكون ضمن الجهود لتأسيس الوعي بمعايير المراجعة الدولية مما ينعكس إيجابيا على مهنة المراجعة في اليمن وتأتي هذه الدراسة في الوقت الذي لا زالت معايير المراجعة الدولية لم تطبق بالشكل الكافي (حسب علم الباحثين).

6-1-1 حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: خلال السنة الميلادية 2023-2024 .

الحدود المكانية: شركات ومكاتب المراجعة في امانة العاصمة صنعاء.

مجتمع الدراسة: سيتم اجراء الدراسة على عينة من شركات ومكاتب المراجعة.

7-1-1 منهجية الدراسة:

تتطلب الدراسة التي نحن بصدد دراستها الاعتماد على المنهج الوصفي قصد وضع تصور شامل للموضوع وذلك من خلال تحديد المشكلة ودراسته والاعتماد على أسئلة المشكلة، وكذلك اختيار الوسيلة المناسبة لجمع البيانات وتحليلها، حيث ان الوسيلة الأنسب بالنسبة لدراستنا الحالية هي الاستبيان وبالنزول الى مكاتب المراجعة في أمانة العاصمة.

8-1-1 التعريفات الإجرائية :

الاحداث اللاحقة: هي تلك الاحداث الواقعة بين تاريخ القوائم المالية (تاريخ الإقفال أو نهاية

الفترة) وتاريخ تقرير المراجع والتي علم بها المراجع بعد تاريخ تقريره.

(جمعية المجمع العربي للمهنيين، 2010، ص533).

تاريخ المصادقة على البيانات المالية: وهو التاريخ الذي يتم فيه إعداد كافة البيانات التي

تتألف منها البيانات المالية، بما في ذلك الإيضاحات ذات العلاقة، وتأكيد الأشخاص المعنيين

الذي يتمتعون بسلطة معترف بها على تحمل مسؤولية هذه البيانات.

تاريخ إصدار تقرير المراجع: وهو التاريخ الذي يضعه المراجع على التقرير المتعلقة بالبيانات

وفقاً (لمعيار المراجعة الدولي رقم 700).

المراجعة الخارجية: هي عملية تتم بواسطة شخص من خارج الشركة، حيث يكون مستقلاً عن

إدارتها ، يقوم بإبداء الرأي في سلامة وصحة التقارير المالية الناتجة عن النظام المحاسبي.

(لصبان وعلي، 2002، ص 37)

المراجع الخارجي: هو الشخص الطبيعي المجاز لمزاولة المهنة وفقا لإحكام قانون مزاولة المهنة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه (قانون مزاولة مهنة مراقب الحسابات رقم (5) لسنة 1981).

1.1.9 هيكل البحث

يتكون البحث من خمسة فصول وخاتمة والتقسيم كالاتي:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث.

المبحث الأول: المقدمة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الإطار النظري.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وخطواتها الإجرائية.

الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

المراجع والمصادر.

الملاحق.

المبحث الثاني
الدراسات السابقة

1-2 الدراسات السابقة:

1-2-1 الدراسات باللغة العربية :

دراسة(العمرى،2020) بعنوان: أثر تطبيق معايير المراجعة الدولية الخاصة بأدلة الإثبات على جودة المعلومات المحاسبية :دراسة ميدانية في بيئة الأعمال اليمنية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المراجعة الدولية الخاصة بأدلة الإثبات على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك في البيئة اليمنية بعد التنبّي الإلزامي لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (51) لعام 2019.

اهم نتائج هذه الدراسة:

- عدم وجود اتفاق في أدبيات المحاسبة على مفهوم محدد لجودة المعلومات المحاسبية حيث أنها مرتبطة بتفسيرات مختلفة في أذهان مستخدميها.
- تقدم معايير المراجعة الدولية إرشادات للمراجع حول كيفية ومتطلبات جمع أدلة الإثبات الكافية والمناسبة وتحدد المواصفات الفنية لإعداد تقرير وتوضيح طبيعة ومحتويات هذا التقرير.
- لا ينبغي الخلط ما بين معايير المراجعة وإجراءات المراجعة، فمعايير المراجعة لا تتغير من عملية لأخرى، في حين أن إجراءات المراجعة تتغير لتتلاءم مع طبيعة كل مهمة مراجعة.
- معايير المراجعة الدولية قابلة للتطبيق على جميع مهام مراجعة القوائم المالية وبغض النظر عن حجم العميل وطبيعة النشاط ونوع الصناعة والمؤسسات الربحية وغير الربحية.

اهم توصيات هذه الدراسة:

- يجب الاهتمام بتنمية وعي المراجعين في الجمهورية اليمنية بحجم مسؤولياتهم تجاه جمع أدلة الإثبات الكافية والمناسبة، كونها تعمل على تدعيم حكمهم وابداء آرائهم حول مدى سلامة عرض وعدالة القوائم المالية والتقرير عنها.

- التواصل المستمر بين المراجع والمسؤولين عن الحوكمة وخاصةً فيما يتعلق بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية خلال عملية المراجعة.
- التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لزيادة وتحسين جودة التقارير المالية.
- نظرًا لأن المعلومات المحاسبية هي أساس عملية اتخاذ القرار، فإنه يتوجب على المراجع الخارجي أن يكون على دراية كافية بإطار المفاهيم للتقرير المالي.

دراسة(سارة،2017) بعنوان: تقييم معيار المراجعة الجزائري الأحداث اللاحقة 560

ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية

هدفت هذه الدراسة الى تحليل ودراسة معيار المراجعة الجزائري 560 الأحداث اللاحقة، وفهم مدى استجابة معيار المراجعة الجزائري الأحداث اللاحقة لممارسات مراجعة الأحداث اللاحقة من طرف مراجعي الحسابات في المنطقة.

أهم نتائج هذه الدراسة:

- معيار المراجعة الجزائري الأحداث اللاحقة 560 مستمد من المعيار الدولي لمراجعة الأحداث اللاحقة.
- يتضمن معيار المراجعة الأحداث اللاحقة تحديد مسؤولية المراجع إزاء الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
- معيار المراجعة الجزائري الأحداث اللاحقة 560 هو خطوة لمواكبة التطورات والتغيرات والمستجدات الدولية.
- وجود بيئة مراجعة جزائرية تتسم بمجموعة من المراسيم والقوانين والقرارات التي تنظم مهنة المراجعة في الجزائر.

اهم التوصيات في هذه الدراسة:

- على مراجعي الحسابات الحرص على أخذ دورات تدريبية لتطوير المستمر لمعارفهم العلمية والعملية.
- يتوجب على مراجعي الحسابات الاطلاع على كل مستجدات المراجعة من معايير دولية وجزائرية.
- ضرورة التزام مراجعي الحسابات بالقوانين والقرارات والمراسيم المنظمة للمهنة في الجزائر والابتعاد عن ممارسة المحاسبة الإبداعية.
- على مراجعي الحسابات العمل الفعلي بإجراءات معيار المراجعة الجزائري 560 عند وجود حدث لاحق لتاريخ الميزانية.

دراسة (عدنان، 2016) بعنوان: مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين على مراجعة حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية.

هدفت هذه الدراسة الى:

- الوقوف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة على مراجعة معاملات التجارة الالكترونية.
- تحليل أبعاد ومقومات المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بمراجعة تعاملات التجارة الالكترونية.
- التعرف على مدى إدراك مراجعي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة لمبادئ ومعايير المشروع الأمريكي الكندي المشترك.
- التعرف على المعوقات أو العقبات التي تواجه مراجعي الحسابات الخارجيين في مراجعة حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية.

اهم نتائج هذه الدراسة:

- تمتلك عينة الدراسة الالتزام على مراجعة حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي.
- هناك عدد من المعوقات قد تحول دون ادراكهم لعملية مراجعة حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.
- رغم أن عينة الدراسة عينة متخصصة، وذات مهنية عالية ويحمل أفرادها الشهادات المهنية، إلا أن أغليبيتهم لا يبدون أي اهتمام بعمليات التجارة الالكترونية ولا يتعدى اهتماماتهم في هذا المجال المعلومات العامة، وذلك لاقتران مجال عمليات التجارة الالكترونية على المصارف أو شركات محدودة.

اهم التوصيات في هذه الدراسة:

- أن تقوم نقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينية باحتضان المشروع الأمريكي الكندي المشترك وأن يصار إلى تكوين لجنة مختصة من المراجعين تناط بها مهام ترجمة ذلك المشروع ودراسته.
- عقد دورات متخصصة أو ورشات عمل من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينية على أن يتم عقد هذه الدورات من قبل أشخاص متخصصين في هذا المشروع، وأن تكون شرطاً ضمن الساعات التدريبية المنصوص عليها في نظام النقابة.
- ضرورة إيجاد آلية مشتركة من قبل جميع مكاتب المراجعة في قطاع غزة تناط بها مهمة تأهيل المراجعين تكنولوجياً.

دراسة (العازمي، 2016) بعنوان: مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في الكويت بمراجعة الأحداث اللاحقة في ضوء معيار المراجعة الدولي (560).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في الكويت حول مسؤوليتهم عن مراجعة الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في الكويت بمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم (560) الخاص بالإحداث اللاحقة عند مراجعة حسابات الشركات.

اهم نتائج هذه الدراسة:

- هناك إدراك مرتفع لدى مراجعي الحسابات الخارجيين في الكويت لمسؤوليتهم عن مراجعة الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية، وأنَّ التأهيل العلمي والعملية والتدريب المستمر من أكثر الأمور التي تجعلهم مدركين لهذه المسؤولية.
- يلتزم مراجع الحسابات في الكويت بمعيار المراجعة الدولي رقم (560) الخاص بمراجعة الأحداث اللاحقة وبدرجة مرتفعة حيث بلغت بالمتوسط (3.77) ، وهذا يعود إلى اهتمام مراجعي الحسابات باتخاذ إجراءات إضافية وبذل العناية المهنية اللازمة.
- يقوم مراجع الحسابات الخارجي باتخاذ إجراءات لمراجعة الأحداث اللاحقة الحاصلة بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ إصدار تقرير المراجع بمتوسط (3.74) ، حيث يقوم بإجراءات مراجعة مصممة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة.
- هناك التزام من قبل مراجعي الحسابات بإجراءات مراجعة الأحداث اللاحقة بعد تاريخ إصدار تقرير المراجع وقبل إصدار البيانات المالية في حال علم المراجع بحقيقة تؤثر على البيانات المالية وبمتوسط (3.87).

اهم توصيات هذه الدراسة:

- إعادة النظر في قانون مزاوله مهنة مراقب الحسابات رقم (5) لسنة 1981 ، وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع المستجدات الحديثة في هذا المجال للوصول الى نسبة التزام أفضل، والمساعدة على الفهم الواسع لإجراءات مراجعة الاحداث اللاحقة.
- على مراجعي الحسابات في الكويت بذل العناية المهنية اللازمة عند مراجعة البيانات المالية
- والاحداث اللاحقة لاكتشاف ما قد يحدث في البيانات المالية من غش واحتيال.
- العمل على اعتبار الشهادات المهنية شرطاً أساسياً للتسجيل في سجل مراقبي الحسابات.
- العمل على استحداث اجراءات محلية تساهم في اكتشاف مواطن والغش او التلاعب في البيانات المالية نتيجة الاحداث اللاحقة التي قد تحدث بعد تاريخ نهاية السنة المالية.

دراسة(العربي،2014) بعنوان: دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية

اهداف الدراسة:

- محاولة تحديد إطار نظري للمراجعة بصفة عامة وإبراز موقع المراجعة الخارجية من هذا الإطار، مع تبيان مدى استفادة المراجعة الخارجية من هذا الإطار الكلي للمراجعة.
- محاولةولوج عبر الإطار العلمي والعمليللمراجعة الخارجية كوظيفة داخل المؤسسة.
- إبراز الأهمية ودرجة الاستفادة من المراجعة الخارجية في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة.
- محاولة تشخيص مدى تأثير المراجعة الخارجية في جودة القوائم المالية.
- إظهار الدور الذي تلعبه عملية المراجعة في المساعدة على تقديم قوائم مالية ومحاسبية تتميز بالدقة للجهات التي تطلبها.

اهم نتائج هذه الدراسة:

- لقد أثبتت مراجعة الحسابات مرونتها وتجاوبها السريع مع التغيرات الكثيرة التي يشهدها الاقتصاد.
- يعتبر نجاح المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الملائمة في ظل المرحلة الاقتصادية الحالية مرهونا بالقوائم مالية المحاسبية، والتي سيتم على أساسها اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي بالدرجة الأولى من أجل تحسين الأداء وزيادة الفعالية.
- إن اعتماد تنظيم جيد ومحكم والإشراف على المساعدين في مكتب المراجعة، يضمن فعالية اعمال المراجعة والتطبيق السليم والصحيح لمختلف إجراءاتها.

اهم توصيات هذه الدراسة:

- العمل على تحسين نظام القوائم مالية المحاسبية بالمؤسسات وتكييفه مع متطلبات الإطار الجديد للتسيير للحصول على قوائم مالية فعالة، وهذا من خلال الاستفادة الكاملة من مجمل خدمات المراجعة الخارجية واعتماد المراجعة الداخلية، كي يتم توفير متطلبات المرحلة الحالية من قوائم مالية فعالة ومناسبة من حيث الوقت والتكلفة، لاتخاذ مختلف القرارات التصحيحية.
- تفعيل دور المصف الوطني للمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، كالهيئة الوطنية المشرفة على الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات، وذلك من خلال تدعيمه بالدراسات الأكاديمية من أجل زيادة الترابط بين الممارسة المهنية لمراجعة الحسابات والإطار النظري لها.

دراسة (حميدي، 2003) بعنوان: الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة

لتاريخ الميزانية.

تقوم إشكالية الدراسة على الدراسة على الآثار الاقتصادية نتيجة عدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية 2002 في العراق وتهدف الدراسة إلى تجسيد الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لميزانية 2002.

نتائج هذه الدراسة:

ومن أهم نتائج الدراسة التي توصل لها الباحث النتائج التالية:

- على الرغم من وجود قاعدة محاسبية عراقية لمعالجة الأحداث اللاحقة إلا أنَّ الالتزام بها غير موجود.

- أنَّ المعلومات المحاسبية الناتجة عن قوائم مالية معدة وفق متطلبات معيار الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية تتميز بدرجة عالية من الملائمة و الموضوعية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

- وأن عدم تعديل بيانات التقارير المالية بأثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية يعرض الشركة إلى مجموعة من الالتزامات والخسائر منها دفع ضرائب عن أرباح وهمية.

- لاحظ الباحث من خلال الدراسة الميدانية أن الإدارة تجهل أهمية وخطورة إغفال أثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية على سلامة القوائم المالية.

ومن اهم التوصيات في هذا الدراسة:

- وضع مخصص لاحتمالات الطارئة وعدم ترك الامر بحجة صعوبة التقدير.
- عند تعديل القوائم المالية يجب اعداد قوائم مالية ملحقة بالتقارير المالية تكون معدلة بالكلف الجارية لقيم الخسائر.
- لتظهر مادية ما حدث فعلاً وتأثيره على الوضع المالي للشركة.
- ضرورة تأني الادارة العليا في قرار توزيع الارباح عندما تكون الظروف التي تعيشها الشركة غير طبيعية.

2-2-1 الدراسات باللغة الإنجليزية :

(2015, Nawaiseh and Jaber):" Auditing Subsequent Events from the Perspective of Auditors: Study from Jordan"

تدقيق الأحداث اللاحقة من وجهة نظر مدققي الحسابات :دراسة من الأردن "هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (560) والمتعلق بالأحداث اللاحقة من خلال التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات المعيار عند تدقيق الأحداث اللاحقة بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ إصدار تقرير المدقق ، وبين تاريخ إصدار تقرير المدقق وتاريخ إصدار القوائم المالية ، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الخصائص الشخصية للمدقق التخصص ، الخبرة العملية الشهادات المهنية والتدريب على مستوى التزام مدققي الحسابات بمتطلبات المعيار .ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي ، والمنهج التحليلي من خلال تصميم نموذج من الاستبانة وزعت على عينة عشوائية مكونة من (62)مدقق يعملون في مكاتب تدقيق مرخصة من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين ، ومثلت العينة (32.8) %من مجتمع الدراسة المكون من (189) مكتب تدقيق ، وتحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم للعلوم الاجتماعية (spss)وأظهرت النتائج أن مدققي الحسابات في الأردن ملتزمون بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (560) والمتعلق بالأحداث اللاحقة للفترة ما بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ إصدار تقرير المدقق ، ولم تلتزم بمتطلبات المعيار بعد تاريخ إصدار تقرير المدقق وإصدار القوائم المالية ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الخصائص الشخصية للمدققين التخصص ، الخبرة العملية ، والشهادات المهنية ، والتدريب (لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على التزام المدققين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (560) وأوصت الدراسة بضرورة قيام مكاتب التدقيق تدريب المدققين لرفع كفاءتهم المهنية ، وتعيين المدققين الذين يجتازون امتحان شهادة التدقيق الحسابات الأمريكية(CPA)

(2014 Botes): Subsequent Events And Their Importance in Drawing Up Annual Financial Statements"

الأحداث اللاحقة وأهميتها في إعداد القوائم المالية السنوية "هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأحداث اللاحقة بعد تاريخ انتهاء السنة المالية والتي يجب على الشركة تسجيلها وأخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية ، والتي قد تشكل أحداث جوهرية تؤثر على القوائم المالية وذلك وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة للتأكد من تاريخ الميزانية "، كما هدفت إلى التعرف على الإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي أن الأحداث اللاحقة لا تمثل أمور جوهرية تؤثر على القوائم المالية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (560) الأحداث اللاحقة والتي يجب أن يقتنع المدقق بأن الشركة قامت بعرضها في القوائم المالية بشكل مناسب .وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي بالتطبيق على بنك (ABC) كدراسة حالة ، حيث تم بتاريخ 2014/2/14 تحديد حالة احتيال كبير وقعت خلال الأشهر الست الماضية بدفع مبلغ كبير وتسجيلها بشكل وهمي في حسابات الموردين وتم اكتشاف ذلك اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الموظف ، حيث قام الباحث بتتبع آثار هذه العملية والإجراءات المتخذة من قبل الشركة والمدقق الخارجي بخصوصها .وأظهرت النتائج أن شركة (ABC) تقوم بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وبشكل مناسب في التقارير المالية السنوية وبيان تأثير الأحداث اللاحقة على القوائم المالية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (10)، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المدققين الخارجيين في الشركة ملتزمين بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (560) بتدقيق جميع الأحداث اللاحقة لتاريخ نهاية السنة المالية ، والأحداث اللاحقة لتاريخ إصدار القوائم المالية وبيان تأثير أية أحداث لاحقة قد تؤثر القوائم المالية وبشكل مناسب.

(2014 herda and Lavelle):" Auditing Subsequent Events: Perspectives from the Field""

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في تقييم المدقق للأحداث اللاحقة واشتملت هذه العوامل على معرفة العميل والأنشطة التي يقوم بها ، والمخاطر ، وأمانة الإدارة ، والأهمية النسبية ، وطول الفترة بين تاريخ الميزانية العمومية وتقرير المدقق ، وحجم الشركة ، ونوع الصناعة ، والعلاقة والتفاعل مع العميل ، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الطرق والإجراءات التي يستخدمها المدقق عند تدقيق الأحداث اللاحقة .وقام الباحثين بإتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال أعداد الاستبانة وزعت على عينة المكونة من (76) مدقق حسابات مدقق ، مدير تدقيق ، رئيس تدقيق ، شريك مدقق (يعملون في شركات محاسبة إقليمية كبيرة تمثل أكبر من 25 شركة تدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية) ، كما قام الباحثين بإتباع منهج تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية لعدد من الشركات للتعرف فيما إذا كان هناك أحداث لاحقة تم تعديل القوائم المالية بناء عليها ، أو تم الإفصاح عنها في تقرير مدقق الحسابات ، وتحديد الفترة التي حدثت بها الأحداث اللاحقة ، ونوع تقرير مدققي الحسابات الصادر بناء على الأحداث اللاحقة ، وتحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية .(SPSS) وأظهرت الدراسة أن معرفة العميل والأنشطة التي يقوم بها تعتبر من أكثر العوامل المؤثرة على تقييم المدقق للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ، تم معرفة المدقق بالمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة ، بينما حجم الشركة محل التدقيق ، ونوع الصناعة ، والعلاقة مع العميل ، وتوقيت إصدار التقارير المالية السنوية تعتبر من أقل العوامل تأثيرا على تقييم المدقق للأحداث اللاحقة .كما أظهرت النتائج أن على مدقق الحسابات الحصول على أكبر قدر ممكن من أدلة التدقيق لتقييم الأحداث اللاحقة والخروج برأي فني محايد حول صحة وسلامة القوائم المالية.

(2013.Chung et al):" The Auditors' Approach to Subsequent Events: Insights from the Academic Literature.

منهج المدققين في تدقيق الأحداث اللاحقة أفكار من الأدب الأكاديمي "هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أوجه القصور في الأدب النظري والمتعلق بمراجعة الإحداث اللاحقة ، وتطوير نموذج يحتوى على العوامل التي تؤثر على فعالية إجراءات تدقيق الإحداث اللاحقة ، ويشير النموذج إلى فعالية هذه الإجراءات والتي تتأثر إلى حد كبير بالمستوى الثقافي والسلوك المحاسبي لمدقق الحسابات ، كما هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين خبرة المدققين وتقييم إجراءات تدقيق الأحداث اللاحقة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال مراجعة المعايير المهنية والمؤلفات الأكاديمية الصادرة اعتباراً من عام 2012 ، حيث تم مراجعة التقارير الصادرة عن شركات التدقيق لتحديد أوجه القصور عند تدقيق الأحداث اللاحقة ، كما قام الباحثون بتطوير نموذج يحتوى على مجموعة من العوامل التي تؤثر على فعالية إجراءات تدقيق الإحداث اللاحقة ، من خلال البحث ودمج علم النفس والسلوكيات المحاسبية وأدب التدقيق .وأظهرت النتائج أن ثلث تقارير مدققي الحسابات تحتفظ نتيجة الأحداث اللاحقة ، وان النشرات والمعايير الصادرة عن المعاهد المهنية والمتعلقة بالأحداث اللاحقة تعالج أوجه القصور في تدقيق الأحداث اللاحقة ، كما أظهرت الدراسة أن المستوى الثقافي والسلوك المحاسبي لمدقق الحسابات يعتبر من أكثر العوامل تأثيراً في تدقيق الأحداث اللاحقة ، وان هناك علاقة ايجابية بين خبرة المدقق وتقييم إجراءات تدقيق الأحداث اللاحقة.

• ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

لقد اختلفت الدراسات السابقة عن دراستنا الحالية من حيث طرق المعالجة ومجتمع الدراسة والإطار الزمني للدراسة وكان الاختلاف الجوهرى متمثل في كون إن دراستنا الحالية تدرس معيار المراجعة الدولي وهو معيار المراجعة الخاص بالأحداث اللاحقة 560 ، كما تمتاز دراستنا انها من أوائل الدراسات في اليمن فيما يتعلق بمعيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة 560 كونه لم يتم التطرق لهذا المعيار بالدراسات سابقه في اليمن (حسب علم الباحثين).

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : المراجعة الخارجية

المبحث الثاني : معيار المراجعة الدولي رقم (560) الخاص بالأحداث اللاحقة

المبحث الثالث : المراجع الخارجي ومعيار الأحداث اللاحقة رقم 560

المبحث الأول

المراجعة الخارجية

تمهيد:

تعتبر المراجعة عملية منظمة هادفة تسعى للخروج بتأكيد معقول حول عدالة القوائم المالية ومصادقية الإبلاغ المالي، لذلك تقوم بخدمة العديد من الأطراف التي تستخدم القوائم المالية.

(نشوان، 2010، ص (171)

سواء كانت أطراف من داخل الشركة أو خارجها، وتستند هذه الأطراف في قراراتها المختلفة على تقرير المراجع بصفته رأياً فنياً محايداً ومستقلاً، وهذا يلزم المراجع عند إعدادة لتقريره التحلي والتمسك بالمعايير المهنية الواجب توفرها في المراجع وعملية المراجعة نفسها (15 2013 IFA). وبهدف زيادة الموثوقية بالبيانات المحاسبية التي تقدمها الشركات المساهمة من خلال القوائم المالية يتطلب الأمر اعتمادها من قبل شخص فني محايد وخارجي ومؤهل علمياً وعملياً يسمى المراجع الخارجي بصفته الشخص المدرب والمؤهل لمراجعة وفحص البيانات المالية للشركة محل المراجعة وتقييم مدى الاعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً عند إعداد القوائم المالية ونظراً لأهمية مهنة المراجعة في إضفاء المزيد من المصادقية على البيانات المالية، فقد بدأ العمل جدياً في توفير قواعد وأصول ممارسة مكتوبة لهذه المهنة بحيث يسهل الرجوع إليها والاحتكام إلى قواعد وأصولها حيثما ألزم، وأن نجاح بعض الدول الصناعية بوضع قواعد وأصول مكتوبة لمهنة المراجعة للرجوع إليها والالتزام بإحكامها عوضاً لما كان متعارف عليه أدى إلى تقليل الاجتهادات في هذا المجال. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، ص 1).

2-1-2 مفهوم وتعريف المراجعة الخارجية:

لقد مر مفهوم المراجعة الخارجية بمراحل تطويرية رافقت التطور الوظيفي لمهنة المحاسبة والتطور الاقتصادي في المنشآت فقديماً كانت عملية المراجعة مجرد وسيلة لاكتشاف ما يمكن العثور عليه في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير (عبد الله، 2012، ص13).

إلا أن دور وظيفة المراجعة تعدت الحدود التقليدية ليصبح ذو مفهوم واسع يشمل مهمات المراجعة الشامل (Comprehensive Audit)، وكذلك المراجعة التشغيلية (Operational Auditing) من خلال شموله جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الشركة، حيث أصبح مفهوم المراجعة في السنوات الأخيرة يشكل أكثر انسجاماً للتطورات الحديثة التي تواكب عصر التقدم والثورة المعلوماتية (القاضي، 2008، ص 45).

من خلال دراسة المفاهيم المختلفة للمراجعة الخارجية نلاحظ أن هناك اتفاق بينها بحيث ينظر إلى المراجعة الخارجية بأنه: فحص القوائم المالية المتمثلة بقائمة المركز المالي، وقائمة نتيجة الأعمال، وقائمة التدفقات النقدية، وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من صحة أرصدة عناصر المركز المالي وقائمة الدخل والحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة، لإبداء الرأي الفني المحايد حول صدق تعبير تلك القوائم للمركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية"

(جربوع، 2007، ص 13)

وفي نفس السياق عرفه (لطفی، 2007، ص 7) بأنه: جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل".

ومن التعريفات الحديثة ما تناوله (Arens, et al., p4) بأنه: "عملية منظمة تهدف إلى الحصول على تقييم موضوعي لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات حول بعض الأحداث الاقتصادية

للتأكد من درجة التطابق بين التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج لذوي العلاقة، وأن هذه العملية تتم من خلال شخص مستقل وكفاء".

يبين (الهواري ومحمد، 1999، 5 - 6) تتعدد تعريفات المراجعة ولعل أكثرها شمولاً واتساعاً ذلك التعريف الذي وضعته جمعية المحاسبين الأمريكية والذي عرفها كما يلي:

(المراجعة عملية منظمة لتجميع وتقييم أدلة موضوعية للإثبات عن المعاملات المالية ونتائجها للتحقق من مدى توافق هذه المعاملات ونتائجها مع المقاييس الموضوعية لها ثم توصيل النتائج التي يتم التوصل إليها للطوائف المختلفة المهتمة بالقوائم المالية التي تنشرها الوحدة محل المراجعة) والقول بأن المراجعة عملية منظمة يقتضي توافر مجموعة من الأساليب الفنية والاجراءات العملية التي تستند على إطار فكري يحتوي على مجموعة من المبادئ أو المعايير والمفاهيم والفرضيات بقصد تحقيق أهداف معينة.

وعرفت المراجعة أنها (علم له قواعده وأصوله وفن له أساليبه واجراء انه يهتم بالفحص الفني المحاييد لحسابات وسجلات الوحدة محل المراجعة بقصد ابداء الرأي في مدى صحة وعدالة الارقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة لهذه الوحدة).

وتم تعريف المراجعة على أنها (مراجعة الحسابات هي جمع وتقييم الأدلة حول المعلومات لتحديد والتقرير على درجة التوافق بين المعلومات والمعايير الموضوعية، وينبغي القيام بمهمة المراجعة بواسطة شخص مهني مؤهل ومستقل) (ارينز و لوبك ، 2008 ، 9).

وعرف (عبدالله، 13، 2000) المراجعة على أنها: فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد

الخروج برأي فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. يتطرق هذا التعريف إلى جانب مهم من أعمال المراجعة، وهو ضرورة الاعتماد على قوة ومتانة نظام

الرقابة الداخلية للمنشأة محل، المراجعة من أجل التأكد من الصحة والمصادقية للقوائم المالية، والتقرير عنها.

2-1-2 أهمية المراجعة الخارجية:

تتبع أهمية المراجعة الخارجية إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة العديد من الأطراف التي تستخدم القوائم المالية المراجعة وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات، ورسم السياسات، ومن الأمثلة على هذه الأطراف الإدارة والموظفين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين والجهات الحكومية ذات العلاقة ونقابات العمال وغيرها.

حيث يقوم المراجع الخارجي بإبداء راية الفني المحايد حول صحة وسلامة القوائم المالية، ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولتحقيق ذلك قام مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بوضع معايير للمراجعة لإرشاد المراجعين وتمكينهم من إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية، وقيامهم باكتشاف مواطن الغش والخطأ في القوائم المالية المقدمة من قبل الشركة (IFAC، 2013) ومع التطور الكبير لأهداف المهنة تزداد أهمية مهنة المراجعة الخارجية (سرحان، 2007، ص 42)

حيث أن قياس أعمال المنظمات ينال اهتمام الكثير من الأطراف كإدارة والمستثمرين والمقرضين والدائنون والمحليين الماليين والجهات الحكومية ذات العلاقة، وبالتالي تعتبر المراجعة الخارجية من الوسائل التي تعمل في إعطاء مؤشرات عن فاعلية المنظمات، كما أن المراجعة الخارجية يعتمد عليه العديد من الأطراف المستفيدة، حيث يهتم الملاك بالبيانات المالية المراجعة للحكم على فاعلية الشركة وإمكانية استمرارها في المستقبل، ويهتم المستثمرون بتقرير المراجع الخارجي لتحديد مدى نجاح استثماراتهم أو التوسع بها وتهتم الإدارة برأي المراجع الخارجي حول القوائم المالية لمعرفة وضع وحالة الشركة المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة للحفاظ على استمرارية الشركة ونجاحها، كما وتهتم الجهات الحكومية المعنية بتقرير المراجع الخارجي لأن نجاح مؤسسات القطاع الخاص والاستمرار بأداء أعمالها يعمل على ازدهار الاقتصاد المحلي.

(المدهون، 2014، ص 39)

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إجمال أهمية المراجعة الخارجية في الأمور التالية:

1. مراجعة التقارير السنوية التي تصدر عن المراجعة الداخلي لأنها تعتبر مصدراً مهماً للمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية (Schneider، 2010).
2. متابعة وتحسين إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية بحيث تكون ذات أهمية في إدارة الشركة، وهذا ما يطلق عليه جودة وظيفة المراجعة (Sarens، 2009) وقد تكون هذه المخاطر متعلقة بإحداث خارجية، أو داخلية وظروف قد تؤثر سلباً على التزام الشركة على الاستمرار في المستقبل تحديد المخاطر الاستراتيجية التي تواجه الشركة (المطيري، 2013).

3-1-2 أهداف المراجعة الخارجية:

وتتمثل أهداف المراجعة الخارجية بما يلي (جربوع، 2007، ص 13):

- 1- إبداء الرأي الفني المحايد حول صدق وتعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- 2- إمداد إدارة الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه العجز أو القصور في هذا النظام.
- 3- مداد الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية بالبيانات المالية وذلك لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلات ائتمانية للشركة أم لا.

وقد أضاف (نور، 2007، ص 234) الأهداف التالية:

1- مساعدة جميع المستويات الإدارية في إخلاء مسؤولياتهم من خلال التقارير المتعلقة بفحص وتحليل نتائج أعمالهم بشكل واقعي بعيداً عن التحيز وفي حالة وجود نقاط ضعف أو ثغرات معينة ففي العادة يقدم توصيات لمعالجة وتصحيح هذه الأوضاع.

2- إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها ومساعدة الشركة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والتوجيه.

وأشار (Aren, et al. 2014، 179) بأن تحقيق الأهداف السابقة والحصول على أدلة والإثبات اللازمة يتطلب من المراجع الخارجي أن يقوم باتباع الخطوات التالية:

- التحقق من الوجود المادي للأصول عن طريق الجرد الفعلي.

- التحقق من الملكية الشركة للأصول عن طريق مستندات الملكية.

- التأكد من عدم وجود رهونات على أصول الشركة للغير في تاريخ الميزانية.

- التأكد من صحة تقويم الأصول.

- التحقق من دقة العمليات المحاسبية.

- التحقق من عمليات التخصص والاستهلاك.

- مراعاة الأحداث اللاحقة للقوائم المالية وقبل صدور التقرير.

4-1-2 المراجع الخارجي:

المفهوم والاساسيات:

أولاً: المراجع:

المراجع: هو الشخص الذي يقوم بتطبيق إجراءات وبرنامج المراجعة لتحقيق هدف محدد سواء كان مراجع داخلي أو خارجي، وإذا كنا بصدد التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي، فإن المراجع الخارجي هو الشخص الذي يقوم بمراجعة الحسابات وتقديم تقريره إلى الجمعية العامة

للمساهمين مدوناً به نتيجة فحصه ومراجعته للحسابات مع إبداء الرأي في سلامة وصدق التعبير في هذه الحسابات والقوائم المالية وعلى أن لا يكون هذا المراجع موظفاً داخل الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها.

ونظراً لأهمية مهنة المراجعة والتي تعتبر من المهن العامة والحيوية نظراً للدور التي تقوم به من تقييم لأوضاع المنشأة وإبداء الرأي في سلامة السجلات والتقارير المالية وغيرها بالإضافة إلى أنه قد يمتد دور المراجع إلى إبداء الرأي في مسئولية المنشأة الاجتماعية أو البيئية أو غيرها، لذلك كان لابد من توافر سمات في القائم بعملية المراجعة، ويتم تقسيم هذه السمات أو الصفات إلى سمات أخلاقية أو شخصية وسمات عملية وسمات علمية.

1- السمات الشخصية أو الأخلاقية:

يجب أن يتوافر في مراقب الحسابات ما يلي:

- أ - أن يكون كتوماً لأسرار المنشأة التي يقوم بالمراجعة عليها ولا يستعمل أي من المعلومات التي يحصل عليها بحكم عمله، وقد أوضح ذلك دستور مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث بين بأن من الأمور التي تعتبر إخلالاً بأداب المهنة هو إفشاء أي من أسرار المنشأة.
- ب - أن يتسم المراجع بالضمير الحي وأن يؤدي واجباته بإخلاص.
- ج - أن يؤمن بما يعتقده بأنه صواب وأن يتمسك برأيه ما دام صحيحاً.
- د - أن يتوخى الدقة والعناية التامة في كل ما يقوم بفحصه.
- هـ - أن يلتزم الصدق في تقريره دون معارضة أو محاباة بحيث يراعى جميع المصالح.
- و - أن يكون قوى الشخصية وملماً بقواعد اللياقة والذوق السليم وحسن المعاملة.

2- الصفات العلمية:

كما سبق وذكرنا ضرورة توافر التأهيل العلمي المناسب لمراقب الحسابات، وبالتالي يجب

أن يتوافر لديه الصفات العلمية التالية:

- أ - أن يكون ملماً وعلى معرفة جيدة جداً بالنظريات والقواعد والمبادئ المحاسبية وطرق تطبيقها عملياً وأن يكون مدركاً لطريق تسجيل كل عملية في السجلات.
- ب - أن يكون ذو خبرة ودراسة تامة بمبادئ وأصول المراجعة وتطبيقاتها العملية.
- ج - أن يكون ملماً لمحاسبة التكاليف وتطبيقاتها في النشاط الصناعي
- د - أن يكون ملماً بأحكام التشريعات القانونية واللوائح التي تنظم العمل المحاسبي والإداري في الشركة التي يقوم بمراجعتها.
- هـ - أن يكون دائم الاطلاع على الأبحاث والتطورات الحديثة في مجال المحاسبة والمراجعة والقوانين الجديدة.

3- الصفات العملية:

يجب أن يتوافر في مراقب الحسابات الصفات العملية التالية:

- أ - أن يتسم بالواقعية عند أداء عمله وعند طلبه لأي بيانات.
- ب - أن يكون ملماً بما يتاح إليه من معلومات فنية خاصة بالمشروع الذي يراجع حساباته.
- ج - أن ينمي قدراته العملية بكثرة المran والخبرة والطلاع.

ثانياً: ما هو دور المراجع؟

لا يقتصر دور المراجع الخارجي على القيام فقط بتقديم خدمات المراجعة وإنما هناك أنواع أخرى متعددة من الخدمات المهنية التي يستطيع المراجع القيام بها والتي تختلف باختلاف مجالها ونطاقها والهدف منها.

5-1-2 أنواع الخدمات المهنية التي يستطيع المراجع أدائها والتي تتمثل بالآتي:

أولاً: المراجعة:

يقصد بخدمة المراجعة مراجعة القوائم المالية المعدة عن سنة فترة محاسبية) مالية ماضية. وتعد مراجعة القوائم المالية السنوية (أو) كما تسمى بالمراجعة المالية أو بالمراجعة) هي الخدمة المهنية التقليدية والتي تتطلب من المراجع تكوين رأى مهني مستقل عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية المعدة من قبل إدارة العمل طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وهذا الرأي المهني يوفر للمستخدمين القوائم المالية تأكيداً معقولاً وليس (تأكيداً مطلقاً) بعدم احتواء القوائم المالية على تحريفات هامة تجعلها مضللة.

وتعد مراجعة القوائم المالية السنوية أكثر الخدمات المهنية شيوعاً وأهمية بالنسبة لمستخدمي البيانات المحاسبية. ويسبب أهميتها فقد تدخلت القوانين والتشريعات (مثل قانون الشركات المصري رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية وتعديلاته، وقانون هيئة سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية) في معظم دول العالم فجعلت خدمة المراجعة إلزامية لمعظم المنشأة بها (خاصة شركات الأموال).

الأمر الذي أوجب على هذه الشركات ضرورة تكليف أحد المراجعين المزاولين للمهنة بمراجعة قوائمها المالية وإعداد تقرير مراجعة بذلك يرفق بهذه القوائم المالية قبل نشرها لمستخدميها.

ثانياً: خدمات إبداء الرأي:

خدمات إبداء الرأي: هي مجموعة من الخدمات المهنية التي تتطلب من المراجع إبداء رأى بشأن إمكانية الاعتماد على تأكيدات مكتوبة ومعدة من قبل طرف آخر يعد مسؤولاً عنها.

ومن أمثلة هذه الخدمات المهنية ما يلي:

1- فحص القوائم المالية الدفترية:

تعد القوائم المالية عن فترات أقل من سنة، عادة ما تكون ربع أو نصف سنوية. والغرض من هذه القوائم هو إمداد مستخدميها بالمعلومات المالية اللازمة في توقيت ملائم، باعتبار أن خاصية التوقيت الملائم أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية. وعادة تلتزم المنشأة بإعداد القوائم المالية الدفترية إجبارياً بموجب القوانين والتشريعات (مثل قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 ولائحته التنفيذية، وقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية). هذا ويسمى فحص القوائم المالية الدفترية من قبل مراجع مهني بالفحص المحدود. ويهدف الفحص المحدود للقوائم المالية الدفترية إلى تمكين المراجع من تحديد ما إذا كان قد نما إلى علمه ما يجعله يعتقد بأن القوائم المالية الدفترية غير معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية. ويتم ذلك من خلال قيام المراجع بعمل الاستفسارات اللازمة من مسئولي المنشأة وأداء الإجراءات التحليلية اللازمة. هذا ولا يتضمن الفحص المحدود، عادة، تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية أو اختبار السجلات أو التحقق من العمليات وأرصدة الحسابات.

لذا فإن الفحص المحدود لا يمكن المراجع من الحصول على أدلة إثبات ملائمة وكافية لتكوين رأى مهني عن القوائم المالية الدفترية. كما وأن التأكيد الذي يوفره هذا الفحص هو تأكيد سلبي.

2- فحص المعلومات المالية المستقبلية:

يقصد بالمعلومات المالية المستقبلية تلك المعلومات المالية المبنية على افتراضات عن أحداث قد تقع في المستقبل ورد فعل المنشأة تجاهها الذي يحكمه التوقع والتقدير الشخصي، والمعلومات المالية المستقبلية قد تكون في صورة تنبؤات وذلك عندما تبنى هذه المعلومات على أساس افتراضات مستقبلية متوقعة الحدوث، ترتبط عادة بالأجل القصير) أو تقديرات (وذلك عندما تبنى هذه المعلومات على افتراضات نظرية ليس من الضروري تحققها، وعادة ترتبط بالأجل الطويل).

وعند قيام المراجع بفحص المعلومات المالية المستقبلية فإن عليه أن يحصل على أدلة كافية وملائمة بشأن ما يلي:

- أ) معقولية الافتراضات التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية.
- ب) الإعداد الملائم للمعلومات المالية المستقبلية على أساس الافتراضات.
- ج) العرض المناسب للمعلومات المالية المستقبلية مع كفاية الإفصاح عن الافتراضات التي بنيت عليها.
- د) إعداد المعلومات المالية المستقبلية بما يتسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام المبادئ المحاسبية الملائمة.

3 - فحص درجة التزام الوحدة أو المنشأة بالقوانين والتشريعات المنظمة.

4 - إبداء الرأي في تأكيدات الإدارة بشأن الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات.

ثالثاً: خدمات التأكيد:

خدمات التأكيد هي خدمات مهنية تركز بشكل عام على تحسين ملائمة أو درجة الاعتماد على المعلومات التي يستخدمها الأشخاص (طبيعيين أو اعتباريين) في اتخاذ قراراتهم. وعلى ذلك تهدف خدمات التأكيد أساساً إلى تحسين جودة المعلومات من خلال تحسين خاصيتي الملائمة وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. ومن أمثلة هذه الخدمات المهنية ما يلي:

- 1- التأكيدات بشأن تقييم مخاطر نشاط الوحدة أو المنشأة وتقييم نظم إدارة هذه المخاطر.
- 2- التأكيدات بشأن إمكانية الاعتماد على نظم المعلومات.
- 3- التأكيدات بشأن استخدام المنشأة للمقاييس المالية وغير المالية في تقييم فعالية وكفاءة أنشطتها.
- 4- التأكيدات بشأن أمن وملائمة معلومات نظم المعالجة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: الخدمات المهنية الأخرى:

هناك العديد من الخدمات المهنية الأخرى بخلاف المراجعة وخدمات إبداء الرأي وخدمات

التأكيد، والتي من أهمها الخدمات التالية:

1. خدمات إمساك الدفاتر وإعداد القوائم المالية للعملاء: عندما يكلف المراجع بإمساك المجموعة الدفترية لمنشأة ما أو إعداد القوائم المالية لها فإنه يقوم بعمل ذلك بصفته محاسباً وليس مراجعاً، حيث يقوم المراجع باستخدام خبرته المحاسبية في تجميع وتسجيل وتبويب وتلخيص المعلومات المالية.

ولا يجوز له إبداء الرأي المهني عن هذه المعلومات كمراجع هذا وقد يرى مستخدم المعلومات المالية أنهم قد يحصلون على بعض المنافع من استخدام المراجع كمحاسب في إعداد القوائم المالية تتمثل في استخدامه لخبرته وعنايته المهنية في إعداد القوائم المالية.

2. الخدمات الضريبية:

تتمثل الخدمات الضريبية في إعداد المراجع للإقرارات الضريبية للممولين وتمثيلهم أمام مصلحة الضرائب ولجانها المختلفة وتقديم الإقرارات ومذكرات الاعتراض والطعن وغيرها وطلب الممولين للخدمات المهنية الضريبية عادة يكون اختياريًا باستثناء بعض الحالات التي قد تطلب فيها الخدمة الضريبية إجبارياً مثل ما ورد في قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 من إلزام الشخص الطبيعي (إذا تجاوز رقم أعماله مليون جنيه سنوياً) والشخص الاعتباري (إذا تجاوز رقم أعماله مليونين من الجنيهات سنوياً) بضرورة اعتماد إقراراتهم الضريبية المقدمة لمصلحة الضرائب من مراجع مهني مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين بوزارة المالية).

3. تصميم النظم الرقابية والمحاسبية والإدارية:

تتعدد خدمات تصميم النظم التي يمكن للمراجع تقديمها لعملاه

والتي من أمثلتها ما يلي:

1. تصميم نظام للرقابة الداخلية أو نظام للمراجعة الداخلية.

2. تصميم النظم المحاسبية التقليدية والالكترونية

3. تصميم نظم تكاليفية.

4. تصميم نظم الإدارة المبيعات.

4-الخدمات الاستشارية الإدارية:

تتمثل الخدمات الاستشارية الإدارية عادة في تكليف المراجع بإجراء دراسات استشارية

لموضوعات أو مشاكل إدارية أو تنظيمية أو استثمارية.

وبوجه عام تظهر مشاكل استقلال المراجع عند قيامه بأداء خدمات استشارية لمنشأة عميل

المراجعة.

المبحث الثاني

معيار المراجعة الدولي رقم (560) الخاص بالأحداث اللاحقة

تمهيد:

أن عمل الشركات لا يتوقف عند نهاية السنة المالية (تاريخ البيانات المالية)، حيث أن هناك فترة زمنية بين تاريخ البيانات المالية وإصدار تقرير المراجعة وإصدار البيانات المالية، وقد تحدث خلال هذه الفترة عمليات مالية وأحداث قد تؤدي إلى التأثير على البيانات المالية، لذلك وضع الاتحاد الدولي معيار المراجعة الدولي رقم (560) الأحداث اللاحقة" من أجل توفير الإرشادات التفسيرية للمراجعين وتمكينهم من التأكد من خلو هذه الأحداث من حالات الغش والخطأ في القوائم المالية المقدمة من قبل الشركة محل المراجعة.

1-2-2 مفهوم الأحداث اللاحقة:

عرف معيار المراجعة الدولي رقم (560) الأحداث اللاحقة بأنها: "الأحداث التي تحصل بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ تقرير المراجع، وبين تاريخ تقرير المراجع وتاريخ إصدار البيانات المالية" (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، ص 533)، وتتضمن الأحداث اللاحقة جميع الأحداث التي حصلت حتى تاريخ المصادقة على البيانات المالية للإصدار، حتى لو حصلت هذه الأحداث بعد نشر إعلان الأرباح أو أية معلومات مالية أخرى مختارة

(الاتحاد الدولي للمحاسبين، معيار المحاسبة الدولي رقم (10)، 2014).

وتوفر الأحداث التي تحدث بعد نهاية الفترة المالية وقبل الانتهاء من عملية المراجعة أدلة إثبات يستند عليها المراجع لإبداء رأيه، وإن عملية فحص هذه الأحداث تؤدي إلى تقليل، أو حتى إلغاء

حاجة المراجع الخارجي إلى فحص الطرق المحاسبية التي تستخدمها الإدارة في إعداد القوائم المالية.

التعريفات الإجرائية:

هناك مجموعه من التعريفات معيار المراجعة الدولي للأحداث اللاحقة والتي هي:

التعريف الأول:

الأحداث اللاحقة هي الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير مراقب الحسابات أو تاريخ الإفصاح المبكر عن القوائم المالية.

التعريف الثاني:

الأحداث اللاحقة هي الأحداث التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية وتؤثر على القوائم المالية أو الإفصاحات المتعلقة بها. (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين رقم 560-الأحداث اللاحقة).

التعريف الثالث:

الأحداث اللاحقة هي الأحداث التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية والتي قد تؤثر على سلامة ودقة القوائم المالية (كتاب المراجعة المحاسبية للدكتور محمد عبد الخالق أحمد).

التعريف الرابع:

الأحداث اللاحقة هي الأحداث التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية والتي قد تتطلب تعديل القوائم المالية أو الإفصاحات المتعلقة بها (كتاب المراجعة المحاسبية للدكتور عبد العزيز حسن).

التعريف الخامس:

الأحداث اللاحقة هي الأحداث التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية والتي قد يكون لها تأثير على التزام القوائم المالية على تقديم صورة عادلة لمنشأة الأعمال.

(كتاب المراجعة المحاسبية للدكتور محمد محمود).

تتشترك جميع هذه التعاريف في أن الأحداث اللاحقة هي الأحداث التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية، وأنها قد تؤثر على سلامة ودقة القوائم المالية. ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات الطفيفة في هذه التعاريف مثل تحديد ما إذا كانت الأحداث اللاحقة تتطلب تعديل القوائم المالية أو مجرد الإفصاح عنها. بشكل عام، فإن تعريف معيار المراجعة الدولي رقم 560 هو الأكثر شمولاً، حيث يشمل جميع الأحداث التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية والتي قد تؤثر على القوائم المالية أو الإفصاحات المتعلقة بها.

2-2-2 أهداف معيار المراجعة الدولي رقم 560:

1. التأكد من أن القوائم المالية تعكس جميع الأحداث اللاحقة التي لها تأثير على المركز المالي والأرباح أو الخسائر، والتدفقات النقدية (معيار المراجعة الدولي رقم 560، الفقرة (2)).
2. الحصول على تأكيدات كافية ومناسبة حول مدى كفاية الإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية (معيار المراجعة الدولي رقم 560، الفقرة (2)).
3. تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات صحيحة وعادلة عن المركز المالي، والأرباح أو الخسائر، والتدفقات النقدية (معيار المراجعة الدولي رقم 560 الفقرة (1)).

توضيح الأهداف:

- الهدف الأول يهدف هذا الهدف إلى ضمان أن القوائم المالية تعكس جميع الأحداث اللاحقة التي لها تأثير على المركز المالي والأرباح أو الخسائر، والتدفقات النقدية.
- وهذا يشمل الأحداث التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية، ولكن قبل تاريخ إصدار التقرير، وكذلك الحقائق التي تصبح معروفة للمراجع بعد تاريخ تقريره ولكن قبل تاريخ إصدار القوائم المالية.

-الهدف الثاني يهدف هذا الهدف إلى ضمان أن الإفصاح عن الأحداث اللاحقة في القوائم المالية كاف وواضح. وهذا يشمل الإفصاح عن طبيعة الأحداث اللاحقة، وتاريخ وقوعها، وأثرها على القوائم المالية.

-الهدف الثالث يهدف هذا الهدف إلى تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات صحيحة وعادلة عن المركز المالي، والأرباح أو الخسائر والتدفقات النقدية. وهذا يتحقق من خلال تحقيق الأهداف الأولى والثانية.

3-2-2 أنواع الأحداث اللاحقة:

يحدد معيار المراجعة الدولي رقم 560 نوعين من الأحداث اللاحقة بناءً على ما إذا كانت تشير إلى أوضاع كانت موجودة في تاريخ القوائم المالية أو تشير إلى أوضاع نشأت بعد تاريخ القوائم المالية:

- الأحداث التي توفر أدلة عن أوضاع كانت موجودة في تاريخ القوائم المالية:

تشير هذه الأحداث إلى أن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية أو نتائجها المالية أو أدائها النقدي كانت مختلفة عما تم الإفصاح عنه في القوائم المالية في تاريخ إعدادها. وتشمل هذه الأحداث ما يلي:

1. التغييرات في السياسات المحاسبية:

التغييرات في السياسات المحاسبية التي تنطبق على جميع الفترات السابقة، مثل التغيير من طريقة الاستهلاك إلى طريقة التخصيص.

التغييرات في السياسات المحاسبية التي تنطبق فقط على الفترات المستقبلية مثل التغيير من طريقة تقييم الأصول إلى طريقة أخرى.

2. التغييرات في التقديرات المحاسبية:

التغييرات في التقديرات المحاسبية التي تؤثر على القوائم المالية للفترة الحالية والمستقبلية، مثل التغيير في تقدير عمر الأصول الثابتة.

التغييرات في التقديرات المحاسبية التي تؤثر فقط على القوائم المالية للفترة الحالية، مثل التغيير في تقدير المخصصات.

3. الكشف عن معلومات جديدة تؤثر على القوائم المالية:

الكشف عن معلومات جديدة عن أحداث حدثت في الماضي، مثل الكشف عن أن إدارة الوحدة الاقتصادية كانت على علم بدعوى قضائية محتملة في تاريخ القوائم المالية.

الكشف عن معلومات جديدة عن أحداث حدثت بعد تاريخ القوائم المالية، مثل الكشف عن أن وحدة اقتصادية تابعة قد تم الاستحواذ عليها في تاريخ لاحق.

4-2-2 أثر الأحداث اللاحقة على نتائج الأعمال والمركز المالي:

تعتبر المحاسبة أحد الأنظمة المعلوماتية التي تعتمد عليها العديدة من الجهات في اتخاذ قراراتها، حيث تسعى الإدارة دائما على تطوير نظامها المحاسبي لتلبية الاحتياجات المتنوعة لتلك الجهات عن طريق زيادة جودة المعلومات من حيث ملائمتها ، وموثوقيتها، وإمكانية الاعتماد عليها، ويتطلب ذلك الإفصاح عن المعلومات بشكل يسهل فهمها وإيصالها بالوقت المناسب، ولغرض الارتقاء بنظام المعلومات المحاسبي إلى المستوى الملائم من الموثوقية والشفافية يجب تضمينه الإفصاح المناسب عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية، مع بيان أثرها على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة ، فقد تكون هذه الأحداث ذات أهمية وتأثير على التزام الشركة بالوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد أو قدرتها على الاستمرار بأداء نشاطها، وعليه يمكن القول أن القوائم المالية المحدثه بأثر الأحداث اللاحقة توفر معلومات تتميز بدرجة عالية من

الموثوقية والملائمة ولها الالتزام على إحداث تغيير على نتائج المركز المالي للشركة فيما لو كانت عليه في ضوء المعلومات المتاحة بتاريخ الميزانية العمومية (حميدي، 2009).

ونتيجة لطول الفترة من تاريخ الميزانية العمومية وإصدار البيانات المالية بشكل نهائي للجمهور، وتأثير الأحداث اللاحقة الواقعة بين هذه الفترة على نتائج الأعمال والمركز المالي، فإن مراجع الحسابات يحتاج وقتاً كبيراً لإصدار تقريره النهائي.

المبحث الثالث

المراجع الخارجي و معيار الأحداث اللاحقة رقم 560

تمهيد:

تعد مراجعة الأحداث اللاحقة من أهم مراحل عملية المراجعة، حيث تهدف إلى تحديد الأحداث التي وقعت بعد تاريخ القوائم المالية والتي لها أثر جوهري على القوائم المالية. والتزام المراجع على تطبيق معيار الأحداث اللاحقة رقم 560 بشكل صحيح تؤثر بشكل مباشر على جودة القوائم المالية.

1-3-2 مفهوم التزام المراجع الخارجي:

تتمثل التزام المراجع الخارجي في قدرته على أداء واجباته المهنية بكفاءة وفعالية، بما في ذلك الالتزام على تطبيق معيار الأحداث اللاحقة رقم 560 بشكل صحيح. وتعتمد التزام المراجع الخارجي على مجموعة من العوامل، منها:

قدرته على تطبيق معيار الأحداث اللاحقة، حيث يجب أن يكون أساسياً

الكفاءة المهنية: تلعب الكفاءة المهنية للمراجع دوراً يجب أن يكون المراجع على دراية جيدة بالمتطلبات القانونية والفنية لهذا المعيار، وأن يكون لديه الخبرة الكافية في مجال المراجعة.

2. تعزيز التزام المراجع على تطبيق معيار الأحداث اللاحقة، حيث يجب التدريب المستمر.

يلعب التدريب المستمر دوراً مهماً أن يحرص المراجع على الاطلاع على المستجدات في مجال المراجعة، ومتابعة الإصدارات الجديدة من المعايير المهنية.

3. استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة.

يمكن أن تساعد الأدوات والتقنيات الحديثة المراجع على تطبيق معيار الأحداث اللاحقة بكفاءة أكبر، حيث توفر هذه الأدوات والتقنيات إمكانية الوصول إلى المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة.

2-3-2 مفهوم معيار الأحداث اللاحقة رقم 560:

معيار الأحداث اللاحقة رقم 560 هو معيار دولي لأعداد التقارير المالية يحدد متطلبات المراجع فيما يتعلق بالأحداث اللاحقة. لمتطلبات الإفصاح والابلاغ المحاسبي، وأن تعكس الأحداث اللاحقة التي حدثت حتى تاريخ الإصدار ويهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تكون القوائم المالية معدة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.

2-3-3 العلاقة بين المراجع الخارجي والأحداث اللاحقة:

تتمثل العلاقة بين التزام المراجع الخارجي وتطبيق معيار الأحداث اللاحقة رقم 560 في أن التزام المراجع على تطبيق هذا المعيار تؤثر بشكل مباشر على جودة القوائم المالية. فكلما كانت التزام المراجع على تطبيق هذا المعيار أكبر، كلما كانت القوائم المالية أكثر للواقع. دقة وتمثيلاً.

العلاقة بين المراجع الخارجي والأحداث اللاحقة تتعلق بالتأكد من دقة وموثوقية المعلومات والبيانات المالية التي يتم فحصها ومراجعتها. يقوم المراجع الخارجي بتقييم وتدقيق السجلات المالية والعمليات المالية في الشركة أو المؤسسة، ويقدم تقريراً يوضح ما إذا كانت هذه السجلات والعمليات مطابقة للمعايير المحاسبية المعتمدة وموثوقة أم لا. بعد إجراء المراجعة الخارجية وإصدار تقرير المراجعة، يتم استخدام هذا التقرير من قبل مجموعة متنوعة من الأطراف الخارجية، مثل المستثمرين والبنوك والجهات التنظيمية. تحديد العلاقة بين المراجع الخارجي والأحداث اللاحقة يكون عادةً في إطار استخدام هذه المعلومات المراجعة وتقارير المراجعة في اتخاذ القرارات أو توجيه السياسات.

على سبيل المثال، إذا قدمت شركة تقريراً مالياً مراجعاً يوضح حالتها المالية بناءً على المراجعة الخارجية، وفتحت بعدها تحقيقاً أو اكتشفت مشاكل في السجلات المالية، فإن المراجعة

الخارجية السابقة قد تكون ذات أهمية كبيرة في تقييم ما إذا كان السلوك غير المناسب كان موجودا خلال فترة المراجعة، أو إذا كانت هناك مخاوف من عدم انعكاس الحالة المالية الحقيقية للشركة.

بصفة عامة، يمكن لتقارير المراجعة الخارجية أن تكون مصدرا هاما للاحتمالات والمخاطر التي تواجه الشركات أو المؤسسات في المستقبل، والتي يمكن استخدامها كوسيلة لتحسين العمليات والإدارة الداخلية، وكذلك لتقييم المسؤوليات المالية والقانونية في حالة وقوع حوادث أو أحداث لاحقة.

دور المراجع الخارجي في مراجعة الأحداث اللاحقة من أجل إصدار تقريره:

يقع على عاتق المراجع الخارجي مسؤولية مراجعة الأحداث اللاحقة من أجل إصدار تقريره، وذلك وفقا لمعايير المراجعة الدولية. وتتمثل مسؤولية المراجع الخارجي في تحديد الأحداث اللاحقة ذات الأثر الجوهرى على القوائم المالية، وتقييم أثر هذه الأحداث على القوائم المالية، وإبلاغ الإدارة عن الأحداث اللاحقة التي لها أثر جوهرى على القوائم المالية.

وفيما يلي شرح مفصل لدور المراجع الخارجي في معالجة الأحداث اللاحقة من أجل إصدار تقريره.

تحديد الأحداث اللاحقة ذات الأثر الجوهرى:

يجب على المراجع تحديد الأحداث اللاحقة التي قد يكون لها أثر جوهرى على القوائم المالية. وتشمل الأحداث اللاحقة على سبيل المثال لا الحصر: -

1. الأحداث التي تؤثر على حقوق الملكية، مثل إصدار أسهم جديدة أو شراء أسهم قيد الإصدار.

2. الأحداث التي تؤثر على الالتزامات، مثل الموافقة على تسوية دعوى قضائية.

3. الأحداث التي تؤثر على الأصول، مثل بيع أصل مادي.

4. الأحداث التي تؤثر على الإيرادات، مثل الحصول على عقد جديد.

5. الأحداث التي تؤثر على النفقات، مثل حدوث حادث مؤمن عليه.

ويمكن للمراجع تحديد الأحداث اللاحقة من خلال مراجعة الإجراءات الداخلية التي تتعلق بالأحداث اللاحقة، ومراجعة التقارير الدورية التي يقدمها العميل بعد تاريخ القوائم المالية، ومراجعة الإعلانات والتقارير الصادرة عن العميل بعد تاريخ القوائم المالية، والاستفسار من الإدارة عن الأحداث اللاحقة، ومراجعة السجلات المالية والوثائق الأخرى.

تقييم أثر الأحداث اللاحقة:

يجب على المراجع تقييم أثر الأحداث اللاحقة على القوائم المالية، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت هذه الأحداث قد تؤدي إلى تعديل القوائم المالية.

ويمكن للمراجع تقييم أثر الأحداث اللاحقة من خلال الخطوات التالية:

1- تحديد طبيعة وتوقيت الأحداث اللاحقة

2- تحديد مدى ارتباط الأحداث اللاحقة بالظروف التي كانت قائمة في تاريخ القوائم المالية.

3- تحديد مدى تأثير الأحداث اللاحقة على القوائم المالية.

خطوات مراجعة الأحداث اللاحقة:

تتمثل خطوات مراجعة الأحداث اللاحقة في الآتي:

- 1- التخطيط: - يتضمن التخطيط تحديد المخاطر المرتبطة بالأحداث اللاحقة، وتحديد الإجراءات التي سيتم تنفيذها لمراجعة الأحداث اللاحقة.
- 2- الجمع والاستفسار: - يتضمن الجمع والاستفسار الحصول على معلومات حول الأحداث اللاحقة من خلال المقابلة مع الإدارة، ومراجعة السجلات المالية والوثائق الأخرى.
- التقييم: - يتضمن التقييم تقييم أثر الأحداث اللاحقة على القوائم المالية، وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تعديل القوائم المالية.

إجراءات المراجع في ظل وجود أحداث لاحقة:

مراجعة معيار الأحداث اللاحقة رقم 560 تتطلب من المراجعين الخارجيين القيام بعدة مسؤوليات ومهام هامة. هذا المعيار يتعلق بتقييم الكيفية التي تعالج بها الإدارة الحوادث والظروف الخارجة عن العمل الروتيني، وتقديم تقارير عن الحد من التأثير السلبي لهذه الأحداث. ومن بين المسؤوليات التي يتحملها المراجع الخارجي في هذا الصدد:

1- تقييم الأنظمة الرقابة الداخلية: يجب على المراجع الخارجي تقييم الأنظمة والرقابة الداخلية التي وضعتها الشركة للتعامل مع الأحداث اللاحقة، وضمان أنها تتوافق مع معايير المراجعة المحددة.

2- تقييم فعالية السيطرة الداخلية: يتوجب على المراجع الخارجي تقييم فعالية نظم السيطرة الداخلية التي تهدف إلى تقليل تأثير الأحداث اللاحقة، والتأكد من أنها تعمل بشكل فعال وفقا لأهداف المحددة.

3- تقديم تقرير مستقل: يجب على المراجع الخارجي تقديم تقرير مستقل يوضح تقييمه للأنظمة والإجراءات الداخلية المتعلقة بالأحداث اللاحقة وفعالية السيطرة الداخلية، بما يشمل النقاط القوية والضعف والتوصيات.

4- التواصل مع الإدارة العليا: يجب على المراجع الخارجي تواصل ومناقشة نتائج تقييمه مع الإدارة العليا للشركة، وتقديم التوصيات لتحسين الأداء في هذا الجانب.

5-مراجعة توثيق الأداء: يتعين على المراجع الخارجي مراجعة توثيق الأداء المتعلق بالأحداث اللاحقة، بما في ذلك التقارير والسجلات المالية والمستندات الأخرى ذات الصلة. يجب أن يكون المراجع الخارجي ملتزماً بمعايير المهنة المحددة وأخلاقيات المهنة في أداء مسؤولياته تجاه مراجعة معيار الأحداث اللاحقة رقم 560. من المهم أيضاً أن يحافظ المراجع الخارجي على مستوى عالٍ من الاستقلالية والحيادية أثناء أدائه للمهام المتعلقة بهذا المعيار.

إذا وجد المراجع أحداثاً لاحقة ذات أثر جوهري على القوائم المالية، فيجب عليه اتخاذ الإجراءات التالية:

1-إبلاغ الإدارة عن الأحداث اللاحقة:

يجب على المراجع إبلاغ الإدارة عن الأحداث اللاحقة في أقرب وقت ممكن، وذلك حتى تتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة ويمكن للمراجع إبلاغ الإدارة عن الأحداث اللاحقة شفهيًا أو كتابيًا.

وإذا رفضت الإدارة تعديل القوائم المالية، فيجب على المراجع إبلاغها بمسؤوليتها عن عدم دقة القوائم المالية.

2- تعديل القوائم المالية :

إذا كان من الضروري تعديل القوائم المالية لعكس أثر الأحداث اللاحقة، فيجب على المراجع تعديل القوائم المالية ا وفق للمعايير المهنية ويمكن للمراجع تعديل القوائم المالية عن طريق إجراء التغييرات التالية:

1. تعديل المبالغ المدرجة في القوائم المالية: - إذا كانت الأحداث اللاحقة تؤثر على المبالغ المدرجة في القوائم المالية، فيجب على المراجع تعديل هذه المبالغ. على سبيل المثال، إذا وقعت حادثة حريق بعد تاريخ القوائم المالية، فيجب على المراجع تعديل قيمة الأصول التالفة.

2. إضافة فقرات توضيحية إلى القوائم المالية.: - إذا كانت الأحداث اللاحقة ال تؤثر على المبالغ المدرجة في القوائم المالية، ولكن لها أهمية جوهرية، فيجب على المراجع إضافة فقرات توضيحية إلى القوائم المالية لشرح هذه الأحداث. على سبيل المثال، إذا حصلت الشركة على عقد جديد بعد تاريخ القوائم المالية، فيجب على المراجع إضافة فقرة توضيحية إلى القوائم المالية لشرح هذا العقد

3. تقديم معلومات إضافية في المرفقات: - إذا كانت الأحداث اللاحقة ال تؤثر على المبالغ المدرجة في القوائم المالية أو ال تتطلب إضافة فقرة توضيحية، فيمكن للمراجع تقديم معلومات إضافية في المرفقات. على سبيل المثال، إذا رفعت الشركة دعوى قضائية ضدها بعد تاريخ القوائم المالية، فيمكن للمراجع تقديم معلومات حول هذه الدعوى في المرفقات.

3- تعديل تقرير المراجعة

إذا قام المراجع بتعديل القوائم المالية، فيجب عليه تعديل تقرير المراجعة ليعكس هذا التعديل. ويمكن للمراجع تعديل تقرير المراجعة عن طريق إجراء التغييرات التالية: -

1. إضافة فقرة توضيحية إلى تقرير المراجعة:- إذا كان التعديل جوهرياً، فيجب على المراجع إضافة فقرة توضيحية إلى تقرير المراجعة لشرح هذا التعديل.

2. تغيير رأي المراجع:- ذا كان التعديل جوهريا لدرجة أنه يؤثر على رأي المراجع، فيجب على المراجع تغيير رأيه من "رأي معطوف على ملاحظات" أو "رأي غير معطوف على ملاحظات" إلى "رأي معطوف على ملاحظات خطيرة" أو "رأي غير معطوف على ملاحظات خطيرة".

نقاط مهمة:

1. يجب على المراجع أن يكون حذراً عند مراجعة الأحداث اللاحقة، حيث أن الأحداث اللاحقة التي تحدث بعد تاريخ الإصدار قد يكون لها أثر جوهري على القوائم المالية.
2. يجب على المراجع أن يتعاون بشكل وثيق مع الإدارة في مراجعة الأحداث اللاحقة، وذلك لضمان حصوله على جميع المعلومات اللازمة لمراجعة الأحداث اللاحقة.
3. يجب على المراجع أن يحصل على التدريب المستمر حول متطلبات مراجعة الأحداث اللاحقة، وذلك لضمان أنه قادر على مراجعة الأحداث اللاحقة بكفاءة ودقة.

مسؤولية المراجع الخارجي إذا لم يفي بمراجعة الأحداث اللاحقة بشكل صحيح ومنطقي تقع على عاتق المراجع الخارجي مسؤولية مراجعة الأحداث اللاحقة بعناية ودقة، وذلك وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. وإذا لم يفي المراجع بهذه المسؤولية، فقد يكون مسؤولاً عن الأضرار التي قد تلحق بالأطراف ذات العلاقة، مثل المساهمين، والدائنين، والعملاء.

وقد تتمثل مسؤوليات المراجع الخارجي إذا لم يفي بمراجعة الأحداث اللاحقة بشكل صحيح ومنطقي في الآتي:

1. المسؤولية المدنية: قد يكون المراجع مسؤولاً عن الأضرار التي قد تلحق بالأطراف ذات العلاقة، مثل المساهمين، والدائنين، والعملاء. وقد تؤدي هذه الأضرار إلى خسائر مالية لأطراف ذات العلاقة، والتي قد يطالبون المراجع بالتعويض عنها.

2.المسؤولية المهنية: قد يتعرض المراجع إلى إجراءات تأديبية من قبل هيئة الاعتماد المهنية، مثل نقابة المراجعين القانونيين. وقد تؤدي هذه الإجراءات إلى إلغاء ترخيص المراجع، أو منعه من ممارسة مهنة المراجعة.

3.لمسؤولية الجنائية: قد يتعرض المراجع إلى إجراءات جنائية، مثل اتهامه بالتزوير أو الاحتيال. وقد يؤدي ذلك إلى السجن أو الغرامة.

كيفية تجنب المسؤولية إذا لم يفي المراجع بمراجعة الأحداث اللاحقة بشكل صحيح ومنطقي
يمكن للمراجع الخارجي تجنب المسؤولية إذا لم يفي بمراجعة الأحداث اللاحقة بشكل صحيح ومنطقي من خلال اتباع ما يلي:

- 1-اتباع معايير المراجعة الدولية بعناية ودقة.
- 2-الحصول على التدريب المستمر حول متطلبات مراجعة الأحداث اللاحقة.
- 3-التعاون بشكل وثيق مع الإدارة في مراجعة الأحداث اللاحقة.
- 4-استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة في مراجعة الأحداث اللاحقة.

الفصل الثالث
منهج الدراسة وخطواتها الإجرائية

منهج الدراسة وخطواتها الإجرائية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل إجراءات الدراسة الميدانية من خلال تناوله لمتغيرات الدراسة، ومنهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، ووسائل جمع البيانات والمعلومات، ومراحل تصميم وبناء أداة الدراسة (الاستبانة)، ومعايير القياس وصدق وثبات الاستبانة، وكيفية احتساب التقدير اللفظي، ومن ثم إجراءات الدراسة المتبعة، وتحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحثين عليها في تحليل الدراسة واختبار فرضياتها.

1-3 متغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المتغيرات الآتية:

تتمثل المتغيرات في هذه الدراسة في مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560).

2-3 منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وأسئلتها تم استخدام المنهج الوصفي لأنه المنهج المناسب، كما اعتمد الباحثين الأسلوب المكتبي الذي يشمل الكتب والدوريات والدراسات السابقة وشبكة المعلومات الإلكترونية.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة:

كان مجتمع الدراسة هم المحاسبين القانونيين في مكاتب المراجعة، وقد تم اختيار عدد (120) محاسب قانوني بطريقة العينة العشوائية البسيطة والجدول رقم (3-1) يوضح عملية التوزيع.

الجدول (3-1) يبين نتائج عدد الاستثمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

عدد الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المستردة	نسبة المستردة إلى الموزعة	عدد الاستثمارات غير الصالحة للتحليل	الاستثمارات الصالحة للتحليل	نسبة الاستثمارات الصالحة إلى المستردة
120	105	87.5%	3	102	97.1%

3-4 مصادر جمع البيانات والمعلومات:

- اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة على:
- المصادر الثانوية (المكتبية) كالكتب والدوريات والرسائل العلمية والأبحاث المنشورة، والوثائق والتقارير الرسمية.
- المصادر الأساسية (الميدانية)، وبصورة تتيح الاستفادة من الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

3-5 تصميم أداة الدراسة:

استخدم الباحثين الاستبيان كأداة لجمع البيانات الميدانية من مفردات العينة، وبعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، تم تطوير أداة الدراسة، وهي عبارة عن استبانة للكشف عن مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560) في مكاتب المراجعة، والتأكد من صدق وثبات الأداة، لتجيب عن فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، وقد مر بناء الاستبانة بعدة خطوات علمية على النحو الآتي:

الخطوة الأولى: تحديد أهداف أداة الاستبانة: انطلق الباحثين من أهداف الدراسة وسؤالها الرئيس وأسئلتها الفرعية، والتي تهدف إلى الكشف عن مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560) في مكاتب المراجعة، من خلال

تحديد المتغيرات الديمغرافية للدراسة، والتي تمثلت بـ (المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية).

الخطوة الثانية: تحديد محاور الاستبانة: بعد مراجعة المقاييس والأدبيات السابقة قام الباحثين بتحديد محاور الدراسة والتي تكونت من ثلاثة محاور عن مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560)، وهي (تسجيل الأحداث اللاحقة وفقاً للمعايير المحاسبية - المصادقية في تسجيل الأحداث اللاحقة التي حدثت فعلاً - تسجيل الأحداث اللاحقة في التوقيت المناسب).

الخطوة الثالثة: صياغة فقرات الاستبانة: تمت صياغة فقرات أداة الدراسة بعد مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بمدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560) في مكاتب المراجعة، كما تم تطوير فقرات الاستبانة ومحاورها بالاسترشاد بتوجيهات المشرف على الدراسة.

الخطوة الرابعة: تطوير الاستبانة:

تكونت الأداة (الاستبانة) من قسمين على النحو الآتي:

أولاً: البيانات الشخصية.

ثانياً: محاور الدراسة وقد تكونت من ثلاثة محاور مشتملة على (20) فقرة.

3-6 معايير القياس:

اعتمد الباحثين مقياس ليكرت الخماسي وهو أحد أنواع مقاييس الاتجاهات، وهذا المقياس متدرج من (5) نقاط، وذلك لقياس مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560) في شركات و مكاتب المراجعة.

7-3 اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

1-ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cornbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصادقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصدقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصدقية تكون مرتفعة.

الجدول (2-3) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة الدراسة:

عدد الفقرات	المحور	درجة الثبات Alpha	درجة المصدقية $\frac{1}{2}$ Alpha
8	تسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية	79.8%	89.3%
6	المصدقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا	71.7%	84.7%
6	تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب	75.2%	86.7%
20	عبارات الاستبيان ككل	84.9%	92.1%

المصدر: من إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (2-3) أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت بنسبة (84.9%) وهذا يعني أن نسبة الثبات مرتفعة، وكانت نسبة المصدقية لإجابات العينة (92.1%) وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة.

2- صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة:

تم استخراج مؤشرات صدق البناء، حيث تم حساب معاملات الارتباط لبيرسون بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية، ومعامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لكل مجال ينتمي إليه، وذلك لمعرفة مدى ارتباط المحاور بالدرجة الكلية للاستبانة.

أ- درجة ارتباط محاور الدراسة بالدرجة الكلية:

بما أن أداة الدراسة لديها عدة محاور تم إجراء معاملات الارتباط بين كل محور مع الدرجة الكلية، ويتضح ذلك في الجدول (3-3):

الجدول (3-3): يوضح معامل ارتباط بيرسون بين محاور التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560) والدرجة الكلية

مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560)	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	مستوى المعنوية
تسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية	.784*	0.015
المصادقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا	.886**	0.000
تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب	.858**	0.003

* ذات دلالة إحصائية عند $0.01 \geq$ ، * ذات دلالة إحصائية عند $0.05 \geq$

يتضح من الجدول (3-3) أن كل محور مرتبط بالدرجة الكلية، ومعاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر الأداة صادقة لما وضعت لقياسه.

ب-درجة ارتباط فقرات الدراسة بمحاورها:

بما أن الاستبانة لديها عدة أبعاد تم إجراء معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للأبعاد الذي تنتمي إليه الفقرة، ويتضح ذلك في الجدول رقم (3-4)

الجدول (3-4): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمحاور

تسجيل الأحداث اللاحقة وفقاً للمعايير المحاسبية			المصادقية في تسجيل الأحداث اللاحقة التي حدثت فعلاً			تسجيل الأحداث اللاحقة في التوقيت المناسب		
م	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	م	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	م	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	.327**	0.001	1	.703**	0.000	1	.365**	0.000
2	.520**	0.000	2	.738**	0.000	2	.848**	0.000
3	.581**	0.000	3	.699**	0.000	3	.860**	0.000
4	.638**	0.000	4	.523**	0.000	4	.748**	0.000
5	.653**	0.000	5	.419**	0.000	5	.716**	0.000
6	.496**	0.000	6	.411**	0.000	6	.459**	0.000
7	.677*	0.000						
8	.673**	0.000						

** ذات دلالة إحصائية عند $0.01 \geq$ ، * ذات دلالة إحصائية عند $0.05 \geq$

يتضح من الجدول (3-4) أن كل فقرة من فقرات الاستبانة مرتبطة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وأن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر الأداة صادقة لما وضعت لقياسه.

3-8 إجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثين باتباع الخطوات الآتية:

1. الرجوع إلى أدبيات الموضوع، والدراسات السابقة وأدواتها، والدراسة في المراجع المهمة لجمع المعلومات منها.
2. تم الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة لتطبيق الدراسة.
3. تحديد مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين في شركات و مكاتب المراجعة خلال العام 2024م.
4. تطوير أداة الدراسة الممثلة باستبانة مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560).
5. تم التأكد من صدقها وثباتها من خلال عرضهما على المحكمين المختصين، واستخراج مؤشرات صدق البناء، وقياس الثبات تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا.
6. تم تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة في مكاتب المراجعة.
7. تم تفرغ الاستبانة الصالحة للتحليل الإحصائي، وإدخال البيانات على الحاسوب ومعالجتها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
8. تم عرض النتائج ومناقشتها، ومن ثم طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة.

9-3 أساليب التحليل الإحصائي:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتي:

- اختبار بيرسون لمعرفة مدى ارتباط المحاور بمتغير الدراسة وكذا ارتباط الفقرات بمحاورها.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء عينة الدراسة.
- التكرارات Frequencies والنسب المئوية لحساب تكرار ونسبة البيانات العامة للمشاركين في عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي mean لاستجابات أفراد العينة وذلك لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد عينة البحث على كل فقرة من فقرات الاستبيان وعن كل بعد من أبعاد المتغير المستقل أو المتغير التابع.
- الانحراف المعياري Standard deviation وهو من أفضل مقاييس النشتت، للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة عن متوسطها.
- اختبار One Sample T test لمعرفة مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم (560) في مكاتب المراجعة.

الفصل الرابع
تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

تمهيد:

يحتوي هذا الفصل على تحليل نتائج التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة حيث يحتوي على التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية لعينة الدراسة، وتحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة، كما تناول تحليل اختبار T لعينة واحدة لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويحتوي أيضاً على التحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة.

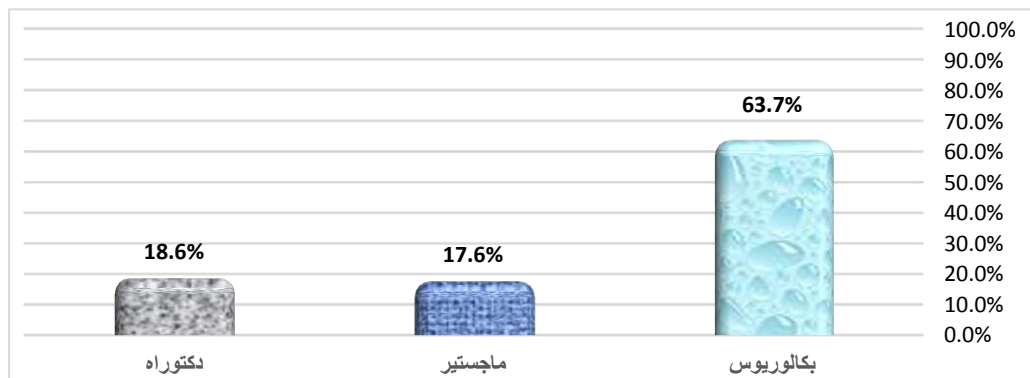
1-4 تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة:

بهدف تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة؛ فقد تم تلخيص هذه البيانات في جداول وأشكال توضح قيم كل متغير لتوضيح عدد المشاهدات للقيمة الواحدة داخل المتغير، والتي تتضمن: (المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية).

1-متغير المؤهل العلمي:

الجدول (1-4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	65	63.7%
ماجستير	18	17.6%
دكتوراه	19	18.6%
الإجمالي	102	100.0%



الشكل (1-4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

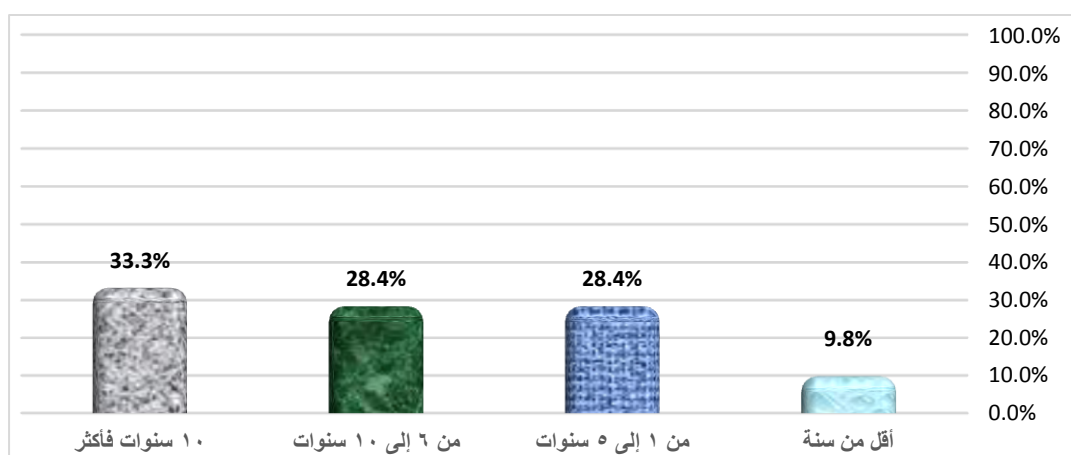
الشكل (4-1) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (4-1) والشكل رقم (4-1) أن فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 63.7% وبتكرار بلغ (65)، يليها فئة المؤهل العلمي (دكتوراه) بنسبة 18.6% وبتكرار بلغ (19)، وأخيراً فئة المؤهل العلمي (ماجستير) بنسبة 17.6% وبتكرار بلغ (18).

2-متغير سنوات الخبرة:

الجدول (4-2) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	10	9.8%
من 1 إلى 5 سنوات	29	28.4%
من 6 إلى 10 سنوات	29	28.4%
10 سنوات فأكثر	34	33.3%
الإجمالي	102	100.0%



الشكل (4-2) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة

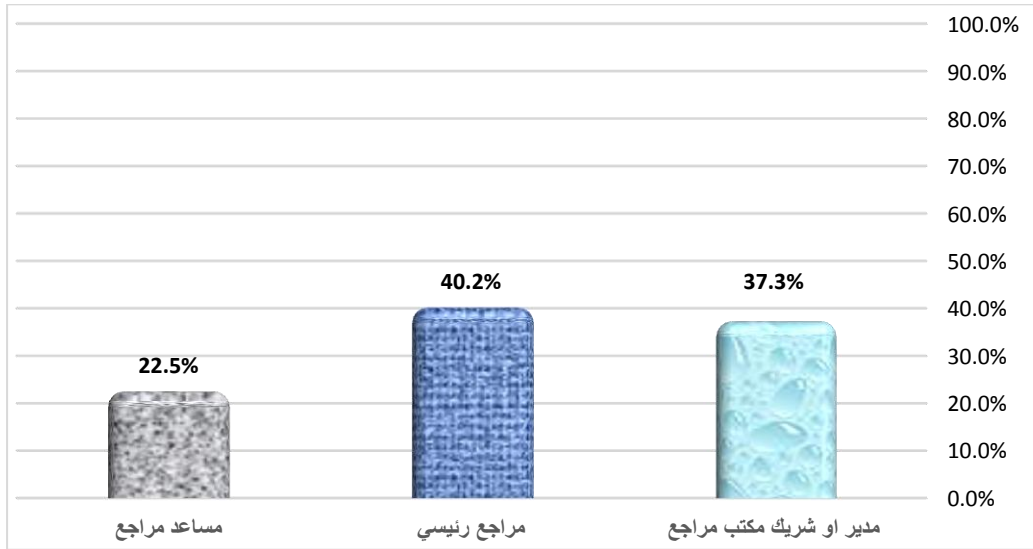
يتبين من الجدول رقم (4-2) والشكل رقم (4-2) أن فئة سنوات الخبرة (10 سنوات فأكثر) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 33.3% وبتكرار بلغ (34)، يليها فئة سنوات الخبرة (من 1 إلى

5 سنوات) وفئة سنوات الخبرة (من 6 إلى 10 سنوات) بنسبة 28.4% ويتكرر بلغ (29) لكل فئة، بينما جاءت أخيراً فئة سنوات الخبرة (أقل من سنة) بنسبة 9.8% ويتكرر بلغ (10).

3- متغير المسمى الوظيفي:

الجدول (3-4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
37.3%	38	مدير او شريك مكتب مراجع
40.2%	41	مراجع رئيسي
22.5%	23	مساعد مراجع
100.0%	102	الإجمالي



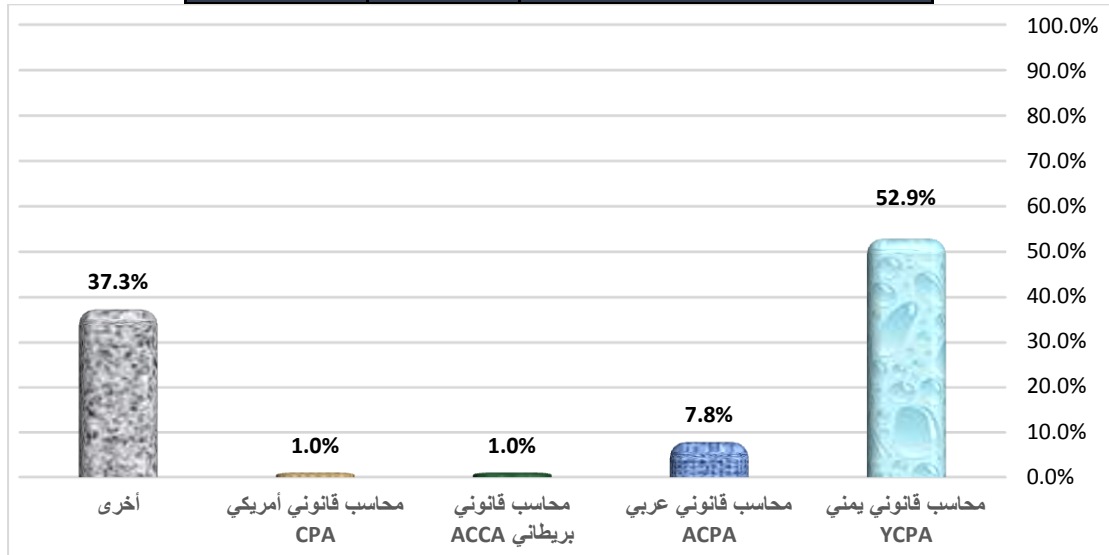
الشكل (3-4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المسمى الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (3-4) والشكل رقم (3-4) أن فئة المسمى الوظيفي (مراجع رئيسي) في المرتبة الأولى بنسبة 40.2% ويتكرر بلغ (41)، يليها فئة المسمى الوظيفي (مدير او شريك مكتب مراجع) بنسبة 37.3% ويتكرر بلغ (38)، وأخيراً فئة المسمى الوظيفي (مساعد مراجع) بنسبة 22.5% ويتكرر بلغ (23).

4-متغير الشهادات المهنية:

الجدول (4-4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة المئوية
محاسب قانوني يمني (YCPA)	54	52.9%
محاسب قانوني عربي (ACPA)	8	7.8%
محاسب قانوني بريطاني (ACCA)	1	1.0%
محاسب قانوني أمريكي (CPA)	1	1.0%
أخرى	38	37.3%
الإجمالي	102	100.0%



الشكل (4-4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير الشهادات المهنية

يتبين من الجدول رقم (4-4) والشكل رقم (4-4) أن فئة الشهادات المهنية (محاسب قانوني يمني YCPA) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 52.9% وتكرار بلغ (54)، يليها فئة الشهادات المهنية (أخرى) بنسبة 37.3% وتكرار بلغ (38)، ثم فئة الشهادات المهنية (محاسب قانوني عربي ACPA) بنسبة 7.8% وتكرار بلغ (8)، وأخيراً فئة الشهادات المهنية (محاسب قانوني بريطاني ACCA) وفئة الشهادات المهنية (محاسب قانوني أمريكي CPA) بنسبة 1% وتكرار بلغ (1) لكل فئة.

2-4 تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لوصف محاور وأسئلة الدراسة وتم تحديد التقدير اللفظي لمحاور وأسئلة الدراسة، يتم استخراج المدى كما هو معروف من خلال حساب الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة على النحو التالي:

$$\text{المدى} = 5 - 1 = 4$$

ويتم تحديد طول الفئة بقسمة المدى على عدد القيم على النحو التالي:

$$\text{طول الفئة} = 5/4 = 0.8$$

وبالتالي يتم تحديد فئات المقياس على النحو الذي يوضحه الجدول (4-5):

الجدول (4-5) يوضح كيفية احتساب التقدير اللفظي

إذا كان المتوسط	التقدير اللفظي	إذا كانت النسبة	مستوى الأهمية
أقل من 1.8	غير موافق بشدة	أقل من 36%	ضعيف جداً
من 1.8 وأقل من 2.6	غير موافق	من 36% وأقل من 52%	ضعيف
من 2.6 وأقل من 3.4	محايد	من 52% وأقل من 68%	متوسط
من 3.4 وأقل من 4.2	موافق	من 68% وأقل من 84%	عالي
من 4.2 حتى 5	موافق بشدة	من 84% حتى 100%	عالي جداً

3-4 نتائج تحليل محاور وأسئلة الدراسة:

1. تسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية:

الجدول (4-6) المتوسطات بمدى تسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	مستوى الأهمية	الترتيب
6	يتم الاستفسار من مستشار العميل القانوني عن المنازعات القضائية والمطالبات بين الشركة والأطراف الأخرى.	4.43	.622	88.6%	عالي جداً	1
7	يتم توسيع إجراءات المراجعة اللازمة في ظل الظروف على التعديل إذا قامت الإدارة بتعديل القوائم المالية بعد إصدارها.	4.25	.699	85.0%	عالي جداً	2
2	الحصول على أدلة اثبات كافية بان الاحداث اللاحقة تتطلب تعديل القوائم المالية قد تم تحديدها.	4.24	.786	84.8%	عالي جداً	3
4	يتم عمل فحص للمخازن للتأكد من دقة السجلات وتسجيلها بشكل صحيح وصحة ارصده المخزون ومطابقته من واقع النظام وقوائم الجرد.	4.24	.706	84.8%	عالي جداً	3
1	يتم مراجعة أحدث بيانات مالية مرحلية خاصة بالشركة خلال السنة المالية.	4.19	.767	83.8%	عالي	4
3	يتم التحقق من عدم وجود أي تغيرات على الاصول الثابتة مثل البيع او الرهن.	4.17	.809	83.4%	عالي	5
5	يتم القيام بإجراءات مراجعة إضافية نتيجة استنتاجات تتعلق بالأحداث اللاحقة ظهرت من اجراءات مراجعة سابقة.	4.14	.661	82.8%	عالي	6
8	يتم مراجعة الخطوات التي اتخذتها الإدارة لضمان إعلام أي شخص استلم البيانات المالية الصادرة مسبقاً قبل التعديل، وتقرير المراجع المتعلق بها.	4.03	.777	80.6%	عالي	7
متوسط تسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية		4.21	.414	84.2%	عالي جداً	

من الجدول رقم (4-6) يتضح أن المتوسط الحسابي العام لتسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية (4.21) وبلغ الانحراف المعياري (0.414) وبدرجة موافقة (84.2%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية جداً أن المراجعون بمكاتب المراجعة يقومون بالتأكد من أن الشركات تقوم بتسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية، حيث حلت الفقرات رقم (6) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.43) وبدرجة موافقة (88.6%) وهذا يعني أن

العينة توافق بصورة عالية جداً أنهم يقومون بالاستفسار من مستشار العميل القانوني عن المنازعات القضائية والمطالبات بين الشركة والأطراف الأخرى، تليها الفقرة رقم (7) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.25) وبدرجة موافقة (85%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية جداً أنه يتم توسيع اجراءات المراجعة اللازمة في ظل الظروف على التعديل إذا قامت الإدارة بتعديل القوائم المالية بعد إصدارها، فيما جاءت الفقرة رقم (2) والفقرة رقم (4) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.24) وبدرجة موافقة (84.8%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية جداً أنه يتم الحصول على ادلة اثبات كافية بان الاحداث اللاحقة تتطلب تعديل القوائم المالية قد تم تحديدها، وانه يتم عمل فحص للمخازن للتأكد من دقة السجلات وتسجيلها بشكل صحيح وصحة ارصده المخزون ومطابقته من واقع النظام وقوائم الجرد، تليها الفقرة رقم (1) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.19) وبدرجة موافقة (83.8%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية انه يتم مراجعة أحدث بيانات مالية مرحلية خاصة بالشركة خلال السنة المالية، فيما جاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.17) وبدرجة موافقة (83.4%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية انه يتم التحقق من عدم وجود أي تغيرات على الاصول الثابتة مثل البيع او الرهن، وحلت الفقرة رقم (5) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (4.14) وبدرجة موافقة (82.8%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية أنه يتم القيام بإجراءات مراجعة إضافية نتيجة استنتاجات تتعلق بالأحداث اللاحقة ظهرت من اجراءات مراجعة سابقة، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (8) بمتوسط حسابي (4.03) وبدرجة موافقة (80.6%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية أنه يتم مراجعة الخطوات التي اتخذتها الإدارة لضمان إعلام أي شخص استلم البيانات المالية الصادرة مسبقاً قبل التعديل، وتقرير المراجع المتعلق بها.

2. المصادقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا:

الجدول (4-7) المتوسطات بمدى المصادقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	مستوى الأهمية	الترتيب
1	يتم أخذ عينة كافية للسنة المنتهية وعينة كافية للسنة التالية للتأكد من المعالجة الصحيحة.	4.31	.758	86.2%	عالي جداً	1
5	يقوم المراجع إذا ظهرت مؤشرات عدم التزام العميل على الاستمرار نتيجة الأحداث اللاحقة بتبيين ذلك في تقرير المراجعة.	4.30	.610	86.0%	عالي جداً	2
3	يتم فحص الدفاتر للتأكد من أية ظروف قد تؤثر على استمرارية الشركة وقعت بعد تاريخ القوائم المالية.	4.24	.835	84.8%	عالي جداً	3
2	يتم الاستفسار للتأكد عن أية تعديلات محتملة على هيكل رأس المال بعد تاريخ القوائم المالية.	4.17	.785	83.4%	عالي	4
6	يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع الاعتماد المستقبلي على تقرير المراجع إذا أصدرت الشركة القوائم المالية دون اجراء التعديلات اللازمة.	4.14	.758	82.8%	عالي	5
4	الحصول على خطاب مصادقة من الأطراف المتعاملة مع المنشأة بشأن الاحداث التي حدثت بين تاريخ اصدار القوائم المالية وتاريخ اصدار تقرير المراجع الخارجي.	4.10	.862	82.0%	عالي	6
متوسط المصادقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا		4.21	.452	84.2%	عالي جداً	

من الجدول رقم (4-7) يتضح أن المتوسط الحسابي العام للمصادقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا (4.21) وبلغ الانحراف المعياري (0.452) وبدرجة موافقة (84.2%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية جداً أن المراجعون بمكاتب المراجعة يتأكدون من أن هناك مصادقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا، حيث حلت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.31) وبدرجة موافقة (86.2%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية جداً أنه يتم أخذ عينة كافية للسنة المنتهية وعينة كافية للسنة التالية للتأكد من المعالجة الصحيحة، تليها الفقرة رقم (5) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.3) وبدرجة موافقة (86%)

وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية جداً أن المراجع في حالة إذا ظهرت مؤشرات عدم التزام العميل على الاستمرار نتيجة الأحداث اللاحقة.

يقوم بتبيين ذلك في تقرير المراجعة، فيما جاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.24) وبدرجة موافقة (84.8%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية جداً أنه يتم فحص الدفاتر للتأكد من أية ظروف قد تؤثر على استمرارية الشركة وقعت بعد تاريخ القوائم المالية، تليها الفقرة رقم (2) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.17) وبدرجة موافقة (83.4%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية أنه يتم الاستفسار للتأكد عن أية تعديلات محتملة على هيكل رأس المال بعد تاريخ القوائم المالية، فيما جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.14) وبدرجة موافقة (82.8%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية أنه يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع الاعتماد المستقبلي على تقرير المراجع إذا أصدرت الشركة القوائم المالية دون إجراء التعديلات اللازمة، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (4) بمتوسط حسابي (4.1) وبدرجة موافقة (82%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية أنه يتم الحصول على خطاب مصادقة من الأطراف المتعاملة مع المنشأة بشأن الأحداث التي حدثت بين تاريخ إصدار القوائم المالية وتاريخ إصدار تقرير المراجع الخارجي.

3. تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب:

الجدول (4-8) المتوسطات والانحرافات بمدى تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	مستوى الأهمية	الترتيب
5	يتم عمل فحص ومراجعة لمردودات الشراء للتأكد من انه تم تسجيلها بشكل صحيح.	4.36	.742	87.2%	عالي جداً	1
4	يتم عمل فحص ومراجعة لمردودات المبيعات للتأكد من انها حملت على السنة الصحيحة.	4.31	.731	86.2%	عالي جداً	2
6	يتم عمل فحص حساب الأصول الثابتة للتأكد من التسجيل الصحيح للنفقات الرأسمالية التي جرت في نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.	4.19	.685	83.8%	عالي	3
2	يتم عمل فحص ومراجعة لحساب المشتريات للتأكد من التسجيل الصحيح للمشتريات نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.	4.11	.943	82.2%	عالي	4
3	يتم عمل فحص ومراجعة لحساب المبيعات للتأكد من التسجيل الصحيح للمبيعات نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.	4.05	.948	81.0%	عالي	5
1	يتم مراجعة محاضر الاجتماعات المنعقدة بعد تاريخ إصدار القوائم المالية.	4.04	.900	80.8%	عالي	6
متوسط تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب		4.18	.556	83.6%	عالي	

من الجدول رقم (4-8) يتضح أن المتوسط الحسابي العام لتسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب (4.18) وبلغ الانحراف المعياري (0.556) وبدرجة موافقة (83.6%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية ان المراجعون بمكاتب المراجعة يتأكدون من أن تسجيل الاحداث اللاحقة كانت في التوقيت المناسب، حيث حلت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.36) وبدرجة موافقة (87.2%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية جداً انه يتم عمل فحص ومراجعة لمردودات الشراء للتأكد من انه تم تسجيلها بشكل صحيح، تليها الفقرة رقم (4) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.31) وبدرجة موافقة (86.2%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية جداً انه يتم عمل فحص ومراجعة لمردودات المبيعات للتأكد من انها حملت على السنة الصحيحة، فيما جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي

(4.19) وبدرجة موافقة (83.8%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية انه يتم عمل فحص حساب الأصول الثابتة للتأكد من التسجيل الصحيح للنفقات الرأسمالية التي جرت في نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية، تليها الفقرة رقم (2) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.11) وبدرجة موافقة (82.2%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية انه يتم عمل فحص ومراجعة لحساب المشتريات للتأكد من التسجيل الصحيح للمشتريات نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية، فيما جاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.05) وبدرجة موافقة (81%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية انه يتم عمل فحص ومراجعة لحساب المبيعات للتأكد من التسجيل الصحيح للمبيعات نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي (4.04) وبدرجة موافقة (80.8%) وهذا يعني أن العينة توافق بصورة عالية انه يتم مراجعة محاضر الاجتماعات المنعقدة بعد تاريخ إصدار القوائم المالية.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 560 الخاص بالأحداث اللاحقة عند مراجعة حسابات الشركات.

وللتحقق من الفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام اختبار (One sample T-test)، وكما هو موضح في الجدول رقم (4-9).

جدول رقم (4-9) نتائج تحليل اختبار الفرضية الرئيسية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة T	مستوى الدلالة	الحكم
4.20	.401	84.0%	30.193	.000	يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 560

من الجدول يتبين لنا أن المتوسط الحسابي للفرضية الرئيسية قد بلغ (4.20) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3) ونسبة بلغت 84%، وانحراف معياري (0.401) مما يشير إلى اتجاه الآراء نحو الموافقة، ويؤكد على ذلك نتيجة اختبار T-test المحسوبة والمستخرجة (30.193) وهي قيمة موجبة والتي أظهرت أن هذه القيمة تمثل دالة إحصائية ذات معنوية عند $\alpha=0.05$ على مستوى دلالة 0.000 وهي أقل من القيمة المعنوية.

وحيث أن قيمة T المحسوبة (30.193) أكبر من قيمة T الجدولية (1.660)، مما يعني بوجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي، مما يعني قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن المراجع الخارجي يلتزم بتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم 560 الخاص بالأحداث اللاحقة عند مراجعة حسابات الشركات.

وينتفع من الفرضية الرئيسية ثلاث فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: يتم تسجيل الأحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية.

وللتحقق من الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار (One sample T-test)، وكما هو

موضح في الجدول رقم (4-10)

جدول رقم (4-10) نتائج تحليل اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة T	مستوى الدلالة	الحكم
4.21	.414	84.2%	29.475	.000	يتم تسجيل الأحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية

من الجدول يتبين لنا أن المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الأولى قد بلغ (4.21) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3) ونسبة بلغت 84.2%، وانحراف معياري (0.414) مما يشير إلى اتجاه الآراء نحو الموافقة، ويؤكد على ذلك نتيجة اختبار T-test المحسوبة والمستخرجة

(29.475) وهي قيمة موجبة والتي أظهرت أن هذه القيمة تمثل دالة إحصائية ذات معنوية عند $a=0.05$ على مستوى دلالة 0.000 وهي أقل من القيمة المعنوية.

وحيث أن قيمة T المحسوبة (29.475) أكبر من قيمة T الجدولية (1.660)، مما يعني بوجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه يتم تسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد مصداقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا.

وللتحقق من الفرضية الفرعية الثانية تم استخدام اختبار (One sample T-test)، وكما هو موضح في الجدول رقم (4-11).

جدول رقم (4-11) نتائج تحليل اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة T	مستوى الدلالة	الحكم
4.21	.452	84.2%	27.008	.000	توجد مصداقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا

من الجدول يتبين لنا أن المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الثانية قد بلغ (4.21) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3) ونسبة بلغت 84.2%، وانحراف معياري (0.452) مما يشير إلى اتجاه الآراء نحو الموافقة، ويؤكد على ذلك نتيجة اختبار T-test المحسوبة والمستخرجة (27.008) وهي قيمة موجبة والتي أظهرت أن هذه القيمة تمثل دالة إحصائية ذات معنوية عند $a=0.05$ على مستوى دلالة 0.000 وهي أقل من القيمة المعنوية.

وحيث أن قيمة T المحسوبة (27.008) أكبر من قيمة T الجدولية (1.660)، مما يعني بوجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي،

مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه توجد مصداقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا.

الفرضية الفرعية الثالثة: يتم تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب.

وللتحقق من الفرضية الفرعية الثالثة تم استخدام اختبار One sample T-test، وكما هو موضح في الجدول رقم (4-12).

جدول رقم (4-12) نتائج تحليل اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	قيمة T	مستوى الدلالة	الحكم
4.18	.556	83.6%	21.374	.000	يتم تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب

من الجدول يتبين لنا أن المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الثالثة قد بلغ (4.18) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3) ونسبة بلغت 83.6%، وانحراف معياري (0.556) مما يشير إلى اتجاه الآراء نحو الموافقة، ويؤكد على ذلك نتيجة اختبار T-test المحسوبة والمستخرجة (21.374) وهي قيمة موجبة والتي أظهرت أن هذه القيمة تمثل دالة إحصائية ذات معنوية عند $a=0.05$ على مستوى دلالة 0.000 وهي أقل من القيمة المعنوية.

وحيث أن قيمة T المحسوبة (21.374) أكبر من قيمة T الجدولية (1.660)، مما يعني بوجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه يتم تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب.

الفصل الخامس
نتائج وتوصيات الدراسة

نتائج وتوصيات الدراسة

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية وكذلك عرض التوصيات في ضوء الإطار النظري والنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية ويمكن عرضها على النحو الآتي:

5-1 النتائج:

توصلت الدراسة الحالية لمجموعة من النتائج هي كالتالي:

أ - النتائج المرتبطة بتسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية:

- أظهرت نتائج الدراسة أن العينة توافقت بصورة عالية جداً أن المراجعون بمكاتب المراجعة يقومون بالتأكد من أن الاحداث اللاحقة تم تسجيلها وفقاً للمعايير المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.21) ونسبة مئوية (84.2%)، ويتضح ذلك من خلال:

1- أن المراجع الخارجي يقوم بالاستفسار من مستشار العميل القانوني عن المنازعات القضائية والمطالبات بين الشركة والأطراف الأخرى.

2- أن المراجع الخارجي يقوم بتوسيع اجراءات المراجعة اللازمة في ظل الظروف على التعديل إذا قامت الإدارة بتعديل القوائم المالية بعد إصدارها.

3- أن المراجع الخارجي يحصل على ادلة اثبات كافية بان الاحداث اللاحقة تتطلب تعديل القوائم المالية قد تم تحديدها.

4- أن المراجع الخارجي يعمل على فحص المخازن للتأكد من دقة السجلات وتسجيلها بشكل صحيح وصحة ارصده المخزون ومطابقته من واقع النظام وقوائم الجرد.

5- ان المراجع الخارجي يقوم بمراجعة أحدث بيانات مالية مرحلية خاصة بالشركة خلال السنة المالية.

6- ان المراجع الخارجي يقوم بالتحقق من عدم وجود أي تغيرات على الاصول الثابتة مثل البيع او الرهن.

7- ان المراجع الخارجي يقوم بإجراءات مراجعة إضافية نتيجة استنتاجات تتعلق بالأحداث اللاحقة ظهرت من اجراءات مراجعة سابقة.

8- ان المراجع الخارجي يقوم بمراجعة الخطوات التي اتخذتها الإدارة لضمان إعلام أي شخص استلم البيانات المالية الصادرة مسبقاً قبل التعديل، وتقرير المراجع المتعلق بها.

ب- النتائج المرتبطة بملائمة في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا:

- أظهرت نتائج الدراسة أن العينة توافق بصورة عالية جداً ان المراجعون يتأكدون من مصداقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.21) ونسبة مئوية (84.2%)، ويتضح ذلك من خلال:

1- ان المراجع الخارجي يقوم بأخذ عينة كافية للسنة المنتهية وعينة كافية للسنة التالية للتأكد من المعالجة الصحيحة.

2- ان المراجع في حالة إذا ظهرت مؤشرات عدم التزام العميل على الاستمرار نتيجة الأحداث اللاحقة يقوم بتبيين ذلك في تقرير المراجعة.

3- ان المراجع الخارجي يقوم بفحص الدفاتر للتأكد من أية ظروف قد تؤثر على استمرارية الشركة وقعت بعد تاريخ القوائم المالية.

4- ان المراجع الخارجي يقوم بالاستفسار للتأكد عن أية تعديلات محتملة على هيكل رأس المال بعد تاريخ القوائم المالية.

5- ان المراجع الخارجي يقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع الاعتماد المستقبلي على تقرير المراجع إذا أصدرت الشركة القوائم المالية دون اجراء التعديلات اللازمة.

6- ان المراجع الخارجي يحصل على خطاب مصادقة من الأطراف المتعاملة مع المنشأة بشأن الاحداث التي حدثت بين تاريخ اصدار القوائم المالية وتاريخ اصدار تقرير المراجع الخارجي.

ج- النتائج المرتبطة بتسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب:

- أظهرت نتائج الدراسة أن العينة توافق بصورة عالية ان المراجعون بمكاتب المراجعة يقومون بالتأكد من أن الاحداث اللاحقة تم تسجيلها في التوقيت المناسب، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.18) وبنسبة مئوية (83.6%)، ويتضح ذلك من خلال:

1- ان المراجع الخارجي يقوم بفحص ومراجعة لمردودات الشراء للتأكد من انه تم تسجيلها بشكل صحيح.

2- ان المراجع الخارجي يقوم بفحص ومراجعة لمردودات المبيعات للتأكد من انها حملت على السنة الصحيحة.

3- ان المراجع الخارجي يقوم بفحص حساب الأصول الثابتة للتأكد من التسجيل الصحيح للنفقات الرأسمالية التي جرت في نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.

4- ان المراجع الخارجي يقوم بفحص ومراجعة لحساب المشتريات للتأكد من التسجيل الصحيح للمشتريات نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.

5- ان المراجع الخارجي يقوم بفحص ومراجعة لحساب المبيعات للتأكد من التسجيل الصحيح للمبيعات نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.

6- ان المراجع الخارجي يقوم بمراجعة محاضر الاجتماعات المنعقدة بعد تاريخ إصدار القوائم المالية.

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يتم تسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد مصداقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه يتم تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب.

2-5 توصيات الدراسة:

وفقاً للنتائج التي تُوصل إليها الباحثين من الإطار النظري للدراسة، وكذلك نتائج الدراسة التي حُصل عليها من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، يوصي الباحثين بما يلي:

1. ان يقوم المراجع الخارجي بمراجعة جميع الخطوات التي اتخذتها الإدارة لضمان إعلام أي شخص استلم البيانات المالية الصادرة مسبقاً قبل التعديل، وتقرير المراجع المتعلق بها.
2. يجب على المراجع الخارجي أن يحصل على خطاب مصادقة من الأطراف المتعاملة مع المنشأة بشأن الاحداث التي حدثت بين تاريخ اصدار القوائم المالية وتاريخ اصدار تقرير المراجع الخارجي.
3. يجب على المراجع الخارجي ان يتخذ الاجراءات المناسبة لمنع الاعتماد المستقبلي على تقرير المراجع إذا أصدرت الشركة القوائم المالية دون اجراء التعديلات اللازمة.
4. ان يعمل المراجع الخارجي على مراجعة محاضر الاجتماعات المنعقدة بعد تاريخ إصدار القوائم المالية.
5. ان يقوم المراجع الخارجي بفحص ومراجعة حساب المبيعات للتأكد من التسجيل الصحيح للمبيعات نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.
6. ان يقوم المراجع الخارجي بفحص ومراجعة حساب المشتريات للتأكد من التسجيل الصحيح للمشتريات نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.

7. أهمية ان يتواصل المراجع بالمستشار القانوني للعميل حول النزاعات القضائية الحاصلة للمنشأة.
8. على المراجع ان يتأكد من مدى سلامة تسجيل النفقات الراسمالية والافصاح عنها وفقا لمعايير المراجعة الدولية.
9. على المراجع ان يتأكد من ملكية العميل للأصول الثابتة باستخدام الأدلة المناسبة.
10. على المراجع التأكد من عدم وجود اية التزامات على الأصول الثابتة للمنشأة مثل الرهون والاحكام القضائية.
11. على المراجع التأكد من ان المحاسب قد قام بالتمييز بين الاحداث اللاحقة التي تؤدي الى التعديل والاحداث اللاحقة التي لا تؤدي الى تعديل القوائم المالية.
12. على المراجع التأكد من صحة التعديلات الناتجة عن الاحداث اللاحقة ومدى مناسبتها للمعايير الدولية للمحاسبة.
13. على المراجع التأكد من مدى التزام المنشأة بأساس الاستحقاق وتحميل السنة بما يخصها من إيرادات ومصاريف.
14. على المراجع التأكد من مدى سلامة تسجيل حركة المخزون خاصة في نهاية وبداية كل سنة مالية بما في ذلك المردودات والمسموحات.
15. على المراجع التأكد من مدى كفاية الإفصاح المحاسبي فيما يتعلق بالاحداث اللاحقة.

3-5 المقترحات:

بناء على ما سبق من نتائج وتوصيات وما تم تناولة في ثنايا هذه الدراسة يوصي الباحثون بتركيز الدراسات المستقبلية على المواضيع ذات الصلة بالاحداث اللاحقة وتحديدًا فيما يخص معايير المحاسبة الدولية، حيث تم افراد معيار كامل لهذا الموضوع وهو معيار المحاسبة الدولية IAS10 الاحداث اللاحقة ، وبناء على ذلك ولما لهذا الموضوع من أهمية يوصي الباحثون بتركيز الأبحاث المستقبلية بمدى الالتزام من قبل القائمين على العمل المحاسبي في تطبيق هذا المعيار .

المراجع

المبحث الأول : المراجع العربية

المبحث الثاني : المراجع الأجنبية

المبحث الاول

اولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:-

1. الصبان، محمد سمير، وعلي، عبد الوهاب نصر (2012)، " المراجعة الخارجية : المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفق أ المعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
2. قانون مزاوله مهنة مراقب الحسابات رقم (5) لسنة (1981).
3. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2010) إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة "طبعة عام (2010)، الجزء الأول.
4. عبد الله، خالد أمين (2010)، " تدقيق الحسابات :النظرية والعملية"، الطبعة الخامسة دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. عبد الله، خالد أمين (2012)، " علم تدقيق الحسابات :الناحية النظرية والعملية"، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. جربوع، يوسف محمود (2007)، " أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات"، الطبعة الثانية، مكتبة الطالب الجامعي للنشر والتوزيع، فلسطين.
7. القاضي، حسين (2008)، " التدقيق مدخل نظري"، الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
8. لطفي، أمين السيد (2007)، " التطورات الحديثة في المراجعة"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
9. نور، أحمد (2007)، "مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
10. ارنز، الفين وجيم لوبك (2002)، " المراجعة مدخل متكامل "ترجمة محمد الديسطي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

11. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (2003) ، "International Federation of Accountants"، معايير التدقيق الدولية النسخة العربية.
12. كتاب المراجعة المحاسبية للدكتور محمد عبد الخالق أحمد.
13. كتاب المراجعة المحاسبية للدكتور عبد العزيز حسن.
14. جمعية المجمع العربي للمهنيين ، ص533 ، (2010)

ب- دراسات :-

1. (العمري، 2020) بعنوان: أثر تطبيق معايير المراجعة الدولية الخاصة بأدلة الإثبات على جودة المعلومات المحاسبية :دراسة ميدانية في بيئة الأعمال اليمنية.
2. المجتبى، حسن (2019) : دور معيار المراجعة الدولي 560 الخاص بالاحداث اللاحقة في الحد من الممارسة المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية.
3. (سارة، 2017) بعنوان: تقييم معيار التدقيق الجزائري الأحداث اللاحقة 560 ومدى استجابة هذا المعيار للبيئة الجزائرية، رسالة ماجستير الجامعة الجزائرية.
4. (عدنان مراد، 2016) بعنوان: مدى التزام مدقي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية.
5. العازمي، 2016: مدى التزام مدقي الحسابات الخارجيين في الكويت بتدقيق الأحداث اللاحقة في ضوء معيار التدقيق الدولي (560).
6. المدهون، (رغدة إبراهيم، (2014)، "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
7. المطيري، محمد عايش (2013) ، " مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (520) دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

8. عميروش، بو بكر (2011)، " دور المدقق في تقييم المخاطر وتحسين نظم الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة :دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عبا، سطيف، الجزائر.
9. حسين، هاشم حسن (2008)، " تحليل العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي في شركات المساهمة العراقية :دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأهلية، بغداد، العراق.
10. سرحان، عاهد عيد (2007)، " دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم الالتزام على الاستثمارية لدى الشركات المساهمة العامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة.

ج _ المجالات :-

- 1- نشون، اسكندر (2010)، " جودة خدمة المراجعة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الفلسطينية"، مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين شمس، العدد الأول، السنة الرابعة عشر، ص 767- 224 .

المبحث الثاني

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Botez, D. (2014), " **Subsequent Events and their Importance in Drawing up Annual financial statements**", retrieved from:
<http://sceco.ub.ro/index.php/SCECO/article/view/241>.
2. Arens, A., Elder, R. J., and Beasley, M. S., (2013), **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 14th Edition, Prentice– hill International, New Jersey, USA.
3. Chung, J. O. Y., C. Cullinan, M. Frank, J. Long, J. Mueller, and D. O'Reilly. (2013), " **The Auditors' Approach to Subsequent Events: Insights from the Academic Literature**", Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. (32), No. (1), pp 167–207.
4. IFAC, IAASB, (2013), " **handbook of international Auditing Assurance and Ethics Pronouncement**", International Federation of Accountant, New Yourk, USA.
5. Sekaran, Uma (2013), " **Research Methods for Business: A skill Building Approach**", 11 Edition, John Wiley and s ons Inc., New York.
6. Larney, R. (2012), " **Are Public Company Auditors Complicit in Financial Statement Frauds?**" (March 18, 2012). Retrieved from Swiss Management Center (SMC) University. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2029118>.

الملاحق

/المحترمون

مراجعي الحسابات

/السادة

تحية طيبة وبعد ...

الموضوع / طلب تعبئة استمارة استبيان

نضع بين ايديكم هذه الاستبيان لمعرفة المتطلبات العلمية اللازمة للارتقاء بمهنة المحاسبة للوصول بها للمرحلة العالمية وذلك في إطار الدراسة الجامعية المقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة والموسومة

بـعنوان:

"مدى التزام المراجع الخارجي على تطبيق معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث
اللاحقة رقم (560)"

"دراسة وصفية ميدانية "

علماً بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها هي لأغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة، ولما كانت قيمة الدراسة العلمية لا تتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية، لذلك فإن هذا الاستبيان موجه لأفراد مجتمع الدراسة والمتمثلين في ...

"شركات ومكاتب المراجعة في امانة العاصمة"

ونحن إذ نثمن صدق تعاونكم معنا، نرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة المرفقة أدناه وذلك بوضع إشارة (✓) حول الإجابة التي تنطبق عليكم، ونرجو من سيادتكم تحري الدقة عند اختيار مستوى الموافقة والاجابة عنا بموضوعية على عبارات الاستبيان بما يعبر عن الواقع العملي، بهدف اعتمادها كمصدر للبيانات اللازمة لأعداد الدراسة.

نشكر حسن تعاونكم سلفاً في إثراء الدراسة العلمية بما تقدموه من بيانات من واقع خبرتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

القسم الأول: البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم بالإجابة على هذه الاسئلة بوضع إشارة (✓) أمام ما هو مناسب:

(1) المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس

☐ ماجستير

☐ دكتوراه

(2) سنوات الخبرة:

☐ اقل من سنة

☐ من سنة الى 5 سنوات

☐ من 5 الى 10 سنوات

☐ 10 سنوات فأكثر

(3) المسمى الوظيفي:

☐ مدير او شريك مكتب مراجع

☐ مراجع رئيسي

☐ مساعد مراجع

(4) الشهادات المهنية:

☐ 1 . محاسب قانوني يمني (YCPA) ☐ 2 . محاسب قانوني عربي (ACPA)

☐ 3 . محاسب قانوني بريطاني (ACCA) ☐ 4 . محاسب قانوني أمريكي (CPA)

☐ 5 . أخرى حددها _____

القسم الثاني: بيانات خاصة بالدراسة :

المحور الأساسي: يتعامل المراجع الخارجي مع الاحداث التي وقعت بين تاريخ السنة المالية وتاريخ تقرير المراجع وفق الإجراءات التي جاء بها معيار المراجعة الدولي الخاص بالأحداث اللاحقة رقم 560.

هل تقومون بهذه الإجراءات التالية عند مراجعة ما يتعلق بالأحداث اللاحقة ؟

الرجاء التكرم بالإجابة على هذه الاسئلة بوضع إشارة (✓) عند درجة الموافقة المتعلقة بالبند من وجهة نظركم الكريمة :

المحور الأول: تسجيل الاحداث اللاحقة وفقا للمعايير المحاسبية

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم مراجعة أحدث بيانات مالية مرحلية خاصة بالشركة خلال السنة المالية.					
2	الحصول على ادلة اثبات كافية بان الاحداث اللاحقة تتطلب تعديل القوائم المالية قد تم تحديدها.					
3	يتم التحقق من عدم وجود أي تغييرات على الاصول الثابتة مثل البيع او الرهن.					
4	يتم عمل فحص للمخازن للتأكد من دقة السجلات وتسجيلها بشكل صحيح وصحة ارصده المخزون ومطابقته من واقع النظام وقوائم الجرد.					
5	يتم القيام بإجراءات مراجعة إضافية نتيجة استنتاجات تتعلق بالأحداث اللاحقة ظهرت من اجراءات مراجعة سابقة.					
6	يتم الاستفسار من مستشار العميل القانوني عن المنازعات القضائية والمطالبات بين الشركة والأطراف الأخرى.					
7	يتم توسيع اجراءات المراجعة اللازمة في ظل الظروف على التعديل إذا قامت الإدارة بتعديل القوائم المالية بعد إصدارها.					
8	يتم مراجعة الخطوات التي اتخذتها الإدارة لضمان إعلام أي شخص استلم البيانات المالية الصادرة مسبقاً قبل التعديل، وتقرير المراجع المتعلق بها.					

المحور الثاني: المصادقية في تسجيل الاحداث اللاحقة التي حدثت فعلا

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	يتم أخذ عينة كافية للسنة المنتهية وعينة كافية للسنة التالية للتأكد من المعالجة الصحيحة.					
10	يتم الاستفسار للتأكد عن أية تعديلات محتملة على هيكل رأس المال بعد تاريخ القوائم المالية.					
11	يتم فحص الدفاتر للتأكد من أية ظروف قد تؤثر على استمرارية الشركة وقعت بعد تاريخ القوائم المالية.					
12	الحصول على خطاب مصادقة من الأطراف المتعاملة مع المنشأة بشأن الاحداث التي حدثت بين تاريخ اصدار القوائم المالية وتاريخ اصدار تقرير المراجع الخارجي.					
13	يقوم المراجع إذا ظهرت مؤشرات عدم التزام العميل على الاستمرار نتيجة الأحداث اللاحقة بتبيين ذلك في تقرير المراجعة.					
14	يتم اتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع الاعتماد المستقبلي على تقرير المراجع إذا أصدرت الشركة القوائم المالية دون اجراء التعديلات اللازمة.					

المحور الثالث: تسجيل الاحداث اللاحقة في التوقيت المناسب

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	يتم مراجعة محاضر الاجتماعات المنعقدة بعد تاريخ إصدار القوائم المالية.					
16	يتم عمل فحص و مراجعة لحساب المشتريات للتأكد من التسجيل الصحيح للمشتريات نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.					
17	يتم عمل فحص ومراجعة لحساب المبيعات للتأكد من التسجيل الصحيح للمبيعات نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.					
18	يتم عمل فحص و مراجعة لمردودات المبيعات للتأكد من انها حملت على السنة الصحيحة.					
19	يتم عمل فحص و مراجعة لمردودات الشراء للتأكد من انه تم تسجيلها بشكل صحيح.					
20	يتم عمل فحص حساب الأصول الثابتة للتأكد من التسجيل الصحيح للنفقات الرأسمالية التي جرت في نهاية السنة الحالية وبداية السنة التالية.					

قائمة محكمي الاستبانة

م	الاسم	الصفة	مكان العمل
1	د. محسن باقي	عميد كلية العلوم الإدارية	الجامعة اليمنية
2	أ. محمود الضبيبي	رئيس قسم المراجعة	شركة جراند ثرنتن
3	أ. شهاب الأكحلي	فاحص ومراجع ضريبي	مصلحة الضرائب

Summary:

This study aimed to investigate the extent to which external auditors in Sana'a, Yemen, apply International Auditing Standard (IAS) 560 "Subsequent Events" and fulfill their responsibilities in reviewing subsequent events occurring after the financial period-end date. The study also aimed to assess external auditors' compliance with the requirements of the standard.

Methodology:

The study employed a quantitative approach, utilizing a structured questionnaire distributed to a sample of 120 external auditors working in audit firms in Sana'a. The questionnaire comprised questions divided into three sections, each addressing a specific research hypothesis. Data analysis was conducted using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) software.

Findings:

The study's key findings include:

External auditors in Sana'a generally adhere to the application of IAS 560 when auditing company accounts.

External auditors demonstrate a high level of awareness of their responsibilities regarding subsequent events.

External auditors implement appropriate audit procedures to identify and assess subsequent events.

Conclusion:

The study highlights the importance of IAS 560 in ensuring the reliability of financial statements and the significance of external auditors' adherence to the standard's requirements. The findings provide valuable insights for enhancing audit practices and promoting financial reporting transparency.

Keywords: External auditors, IAS 560, Subsequent events, Audit procedures, Financial reporting, Yemen.

Republic of Yemen

Ministry of Higher Education & Scientific Research

Emirates International University

Faculty of Administrative and Financial Science



The extent of the external auditor's commitment to implement International Auditing Standard on (ISA) No. 560

(A field study in auditing firms and offices in the capital municipality)

Research to complete requirements for a bachelor's degree
In the Accounting Department, College of Administrative and
Financial Sciences.

Prepared by:-

Malek Abdul-Wahab Al-yousofi

Marwan Musaed Mohammed

Abdulkarem Abdulqader AL-mutawakel

Suliman Sharaf AL awadi

Mohammed Tareq AL-hajj

Salah Anwar Al-gobani

Abdulrahman Ahmed Fadhl

Supervised by:

Dr. Yasser Ahmed Al-Mawri

2024-1445